الأمم المتحدة

A/73/654*

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – أداء الولاية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – تنفيذ الميزانية ٧

جيم – مبادرات دعم البعثة ١٠

دال – تعاون البعثة على المستوى الإقليمي ١٢

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة ١٣

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٣

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩.

060219 060219 18-21801 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – أداء الموارد ٥٨
ألف – الموارد المالية ٥٨
باء – معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين الفئات ٦٠
جيم – نمط الإنفاق الشهري ٦١
دال – الإيرادات والتسويات الأخرى ٦١
هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي . . . ٦٢
واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية ٦٢
رابعا – تحليل الفروق ٦٣
خامسا – أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات ٦٩
سادسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما ٧١

موجز

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي جمعت في عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية، والمصالحة، والانتخابات؛ وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها؛ والدعم.

وكانت الفترة المشمولة بهذا التقرير السنة الرابعة من عمل البعثة. وبموجب القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، مدد مجلس الأمن أنشطة الولاية لتركيز جهود البعثة على الأنشطة الأساسية لحفظ السلام مع إيلاء عناية خاصة لدعم تهيئة الظروف المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله على نحو مستدام. وبموجب القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، قام المجلس أيضا بزيادة القوام المأذون به لأفراد الوحدات العسكرية للبعثة، إضافة إلى الأفراد العسكريين الذين أذن بهم في قراره ٢٣٠١ (٢٠١٦)، وأشار إلى اعتزامه أن يُبقي مستويات الأفراد الجديدة قيد الاستعراض المستمر.

وبلغت النفقات التي تكبدتها البعثة بالنسبة للفترة المشمولة بهذا التقرير ما قدره ٨٧٩,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٧,٤ في المائة، قياساً إلى نفقات بلغت ٨٧١,٦ مليون دولار ومعدل استخدام للموارد بلغ ٩٤,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

ويعكس الرصيد الحر البالغ ٢٣,١ مليون دولار الأثر الصافي لما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥,٦ ملايين دولار) الناجم أساساً عن التأخّر في نشر المعدّات المملوكة للوحدات وعن التعطّل في هذه الفئة من المعدّات؛ و (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (٣٩,٦ مليون دولار) الناجمة أساساً عن ارتفاع مستوى شغل الوظائف في جميع الفئات وارتفاع تكاليف المرتبات؛ و (ج) انخفاض التكاليف التشغيلية (٥٧,١ مليون دولار) الناجم أساساً عن إعادة ترتيب أولويات الأنشطة لتغطية النقصان المتوقع تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين والتغيرات التشغيلية غير المتوقعة حتى نهاية الفترة.

ويعزى انخفاض التكاليف التشغيلية بالأساس إلى ما يلي: (أ) إعادة تشكيل الأسطول الجوي وإدخال تعديلات أخرى على العمليات الجوية للبعثة دعماً لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات الطيران في الأمم المتحدة، كما يعزى إلى تغير في الاحتياجات التشغيلية؛ (ب) عدم اقتناء معدات ولوازم تحت بنود تكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، و عدم الاحتياج إلى تحويلات ما بين البعثات وما بين العمليات، وما يرتب على ذلك من تخفيض في تكاليف الشحن وغيره من التكاليف ذات الصلة؛ (ج) الاحتياجات المتغيرة للأنشطة البرنامجية تماشياً مع إعادة ترتيب أولويات أنشطة البعثة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢١٠٧)، والمقتضيات السياسية، والقيود على نطاق البلد، فضلا عن بدء التحويل التدريجي للبرامج إلى فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع السادس من هذا التقرير.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الفئة	*المخصصات*[أ]	*الإنفاق*	*الفرق*	
			المبلغ	*النسبة المئوية*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٥٤ ٦٠٢,٨	٤٤٩ ٠٢٥,٠	٥ ٥٧٧,٨	١,٢
الموظفون المدنيون	١٦٠ ٦٦٨,١	٢٠٠ ٢٨٠,٣	(٣٩ ٦١٢,٢)	(٢٤,٧)
التكاليف التشغيلية	٢٨٧ ٧٤٠,٦	٢٣٠ ٥٦٧,٦	٥٧ ١٧٣,٠	١٩,٩
إجمالي الاحتياجات	**٩٠٣ ٠١١,٥**	**٨٧٩ ٨٧٢,٩**	**٢٣ ١٣٨,٦**	**٢,٦**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٩٣٣,٩	١٣ ٩٩٤,٢	(٢ ٠٦٠,٣)	(١٧,٣)
صافي الاحتياجات	٨٩١ ٠٧٧,٦	٨٦٥ ٨٧٨,٧	٢٥ ١٩٨,٩	٢,٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٩٠٣ ٠١١,٥**	**٨٧٩ ٨٧٢,٩**	**٢٣ ١٣٨,٦**	**٢,٦**

(أ) تعكس الموارد المعتمدة التي يبلغ إجماليها ٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيها ٨٧٠ ٨٦٦ ١٠٠ دولار) والموارد المأذون بها في إطار سلطة الالتزام التي يبلغ إجماليها ٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وما يتصل بها من تكاليف تشغيلية إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	*القوام المعتمد*[أ]	*القوام المقرر (المتوسط)*[ب]	*القوام الفعلي (المتوسط)*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*[ج]
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٦٩	١٤٢	١٦,٠
الوحدات العسكرية	١١ ٤٨١	١٠ ٧٣٢	١٠ ٤٥٢	٢,٦
شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٤٠٠	٣٥١	١٢,٣
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٨٠	١ ٦٨٠	١ ٦٦٩	٠,٧
الموظفون الدوليون	٧٥٨	٧٥٨	٦١٥	١٨,٩
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٢١	١٢١	٩٤	٢٢,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٥٦٥	٥٦٥	٤٢٠	٢٥,٧
متطوعو الأمم المتحدة				
الدوليون	١٩٩	١٩٩	١٧٤	١٢,٦
الوطنيون	٥٥	٥٥	٥٤	١,٨
الوظائف المؤقتة				
الموظفون الدوليون	٤٠	٤٠	٢٩	٢٧,٥
الموظفون الفنيون الوطنيون	١	١	١	–
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٨	٨	١	٨٧,٥
الأفراد المقدَّمون من الحكومات	١٠٨	١٠٨	١٠٣	٤,٦

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) يمثل متوسط النشر المقرر على أساس الجدول الزمني المطبق تماشيا مع سلطة الدخول في التزامات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(ج) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف فعلياً والقوام الشهري المقرر.

أولا – مقدمة

١ – تبلغ الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ (A/71/819)، ما إجماليه ٥٠٠ ٥٨٠ ٩٢١ دولار (صافيه ٨٠٠ ٣٤٤ ٩٠٩ دولار). وتغطي هذه الميزانية تكاليف نشر القوام الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٣٠١ (٢٠١٦)، أي ٧٥٠ ١٠ من الأفراد العسكريين، من بينهم ١٦٩ مراقباً عسكرياً و ٣١١ ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين، و ٠٨٠ ٢ من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٨ من موظفي السجون، و ٨٠٩ موظفين دوليين (منهم ٤٠ موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة)، و ٧٠٦ موظفين وطنيين (منهم ٩ موظفين يشغلون وظائف مؤقتة)، و ٢٥٤ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٠٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٣٠٠ ٧٠٧ ٩٠٢ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر A/71/836/Add.8، الفقرة ٥٧).

٣ – وخصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٩/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغاً إجماليه ٠٠٠ ٨٠٠ ٨٨٢ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٦٦ ٨٧٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقسم المبلغ الكلي كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

٤ – وقرر مجلس الأمن، في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، أن يضم قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عدداً في حدود ٦٥٠ ١١ من الأفراد العسكريين، منهم ٤٨٠ فردا من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و ٠٨٠ ٢ فردا من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠٠ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، وكذلك ١٠٨ من موظفي السجون. ونتيجة لتوقيت قرار زيادة عدد الأفراد العسكريين، فإن ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، التي تستند إلى نشر ما عدده ٥٨١ ١٠ من الأفراد العسكريين، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٩/٧١، لم تعكس الموارد الإضافية في ما يتعلق بالزيادة المأذون بها في عدد الأفراد وتجديد ولاية البعثة.

٥ – وأذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام، في رسالتها المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بالدخول في التزامات يصل إجماليها إلى ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، إضافة إلى المبلغ البالغ إجماليه ٠٠٠ ٨٠٠ ٨٨٢ دولار لنفس الفترة الذي سبق للجمعية العامة أن اعتمدته في قرارها ٢٩٩/٧١. ولم يقسم مبلغ ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – لمحة عامة

٦ – أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤)، ومددها في قرارات لاحقة صادرة عنه. وقرر المجلس، في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، أن يأذن للبعثة بقوام قدره ٦٥٠ ١١ من الأفراد العسكريين، من بينهم ٩٠٠ من أفراد الوحدات العسكرية. ونص المجلس على ولاية فترة الأداء المشمولة بهذا التقرير في قراريه ٢٣٠١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

٧ – والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام يتمثل في دعم تهيئة الظروف المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله على نحو مستدام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كُلفت البعثة بمساعدة المجلس في تحقيق أهداف رئيسية إضافية تتمثل في دعم السلطات المنتخبة في حماية السكان المدنيين، بما في ذلك الحماية الخاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح؛ واستخدام مساعيها الحميدة لدعم عمليات سياسية وطنية ومحلية شاملة للجميع تعالج الأسباب الجذرية للأزمة وتفضي إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والأمن في البلد؛ ودعم إنشاء آليات فعالة للعدالة الانتقالية، وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. وإضافة إلى ذلك، كُلِّفت البعثة بدعم بسط سلطة الدولة والحفاظ على السلامة الإقليمية، بوسائل من بينها نشر قوات الأمن؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ ودعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع وتنفيذ برنامج تدريجي شامل للجميع يتم من خلاله نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة الأجانب منهم إلى أوطانهم؛ وإعادة إرساء سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في منع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

٨ – وقرر مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، في جملة أمور، أن يأذن للبعثة باتخاذ خطوات فعالة من أجل القيام بما يلي: استباق وردع التهديدات الخطيرة وذات المصداقية للسكان المدنيين، والتصدي لها بفعالية، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، مع الحفاظ على عمليات النشر الاستباقية وعلى نهج يتسم بالقدرة على الحركة والمرونة والقوة؛ وتنفيذ استراتيجية لحماية المدنيين على نطاق البعثة بأسرها؛ ودعم الحوار السياسي الشامل على الصعيدين المحلي والوطني، بالشراكة مع المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن يشمل هذا الحوار آليات العدالة الانتقالية وتسوية النزاعات؛ ودعم استراتيجية الحكومة لبسط سلطة الدولة من خلال وضع الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة ونشر أفراد الشرطة الوطنية والدرك الوطني والقوات المسلحة الوطنية الذين سبق فرزهم وتدريبهم؛ ودعم الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والخطة الوطنية لبناء قدرات قوات الأمن الداخلي وتطويرها، وتنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن؛ ودعم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في حالة المقاتلين الأجانب، وبرامج الحد من العنف المجتمعي في مناطق مستهدفة؛ ودعم جهود الحكومة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ والمساعدة في بناء قدرات النظام القضائي الوطني وكذا تعزيز فعالية نظام

السجون وخضوعه للمساءلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، من أجل إعادة إرساء سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

٩ - وسعيا إلى التقليل أكثر من الأخطار المحدقة بالسكان وبأفراد الأمم المتحدة، اتخذت البعثة خطوات هامة نحو تنفيذ التوصيات التي قدمها في تقريريهما الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز والعميد (المتقاعد) فرنان مرسيل أموسو. ودلَّل التركيز على الإنذار المبكر والوقاية وقوة الوضعين المدني والنظامي على التزام البعثة بالتعزيز المستمر لقدرتها على حماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة المتكاملة ونفذت خطة عمل على نطاق البعثة بأسرها للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الصدد، ساعد التعيين المؤقت لمدافع عن حقوق الضحايا في الميدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير البعثة في ضمان نهج يركز على الضحايا يكفل احترام حقوق الضحايا عند التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٠ - وفي إطار هذه الأهداف العامة، أسهمت البعثة في تحقيق عددٍ من الإنجازات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من خلال تنفيذها للنواتج الرئيسية ذات الصلة المبينة في الأطر الواردة أدناه، المجمعة في إطار العناصر الموضوعية وعنصر الدعم.

١١ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويُقارن التقرير، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، من جهة، ومؤشرات الإنجاز المقرَّرة والنواتج المنجزة فعلاً قياساً بالنواتج المقرَّرة، من جهة أخرى.

باء - تنفيذ الميزانية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتبعت البعثة نهجاً تدريجياً في تنفيذ ولايتها وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٧ (٢٠١٧). ونظراً لتوقيت اتخاذ هذين القرارين، وبعد إعداد ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، لم تُراع الزيادة في قوام الأفراد العسكريين التي أذن بها مجلس الأمن. وبعد موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٢٠,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من أجل ضمان استمرار عمل البعثة دعماً لولايتها، أُدرج القوام الإضافي المأذون به البالغ ٩٠٠ فرد عسكري تدريجياً ضمن أنشطة النشر المقرر لهذه الفترة.

١٣ - ومن إجمالي الموارد المعتمدة البالغة ٩٠٣ ملايين دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تكبدت البعثة نفقات قدرها ٨٧٩,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٧,٤ في المائة. وقد استُخدمت جزئياً الموارد المعتمدة في إطار سلطة الدخول في التزامات، البالغة ٢٠,٢ مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الإضافية لنشر الأفراد العسكريين والمعدات المملوكة للوحدات واستخدمت بالكامل في إطار التكاليف التشغيلية للمرافق والهياكل الأساسية إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وترد تفاصيلها في الفرع الخامس من هذا التقرير. وتم حساب متوسط معدل الشغور الفعلي لأفراد الوحدات العسكرية على أساس النشر التدريجي المقرر للفترة. وتم حساب متوسط معدل الشغور الفعلي للفئات الأخرى من الموظفين على أساس النشر المقرر وفترة شغل الوظائف، التي تتباين بين الفئات.

١٤ - وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالمهام الأساسية المنوطة بالبعثة، رغم التدهور الملموس في البيئة الأمنية العامة. وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع السلطات المحلية والوطنية، عززت البعثة قدراتها في مجال حماية المدنيين من خلال زيادة التركيز على الوقاية والردود الاستباقية والمتكاملة على التهديدات البدنية التي يتعرض لها المدنيون. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت البعثة في هذا الصدد استراتيجية على نطاق البعثة بأسرها، حيث أجرت دوريات وعمليات على نحو مستقل وعلى نحو مشترك مع قوات الأمن والدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعززت آليات الحماية المحلية الوقائية من خلال تعيين مساعدين إضافيين لشؤون الاتصال المجتمعي، ودمج شبكات الإنذار المحلية وخطط الحماية المحلية، ويسرت اعتماد وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام المحلية التي ركزت على حماية المدنيين. وهذا التركيز الأكبر أتاح للبعثة أن تحسن تدابيرها للتصدي للأخطار القائمة والمستجدة، وأن تعزز حمايتها للمجتمعات المحلية، وأن تحتوي الجماعات المسلحة في المناطق المستهدفة، مدعومة في ذلك بتحسن الإنذار المبكر، ونظم الاستخبارات والإلمام بالحالة، الذي أتاح تحديد المناطق الشديدة الخطورة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت البعثة أيضاً في تعزيز منظمات حقوق الإنسان الوطنية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومنتدى حقوق الإنسان الوطني للحوار، الذي أعقب العملية التي استهلها منتدى بانغي. وعملت البعثة أيضاً على بناء قدرة قوات الأمن والدفاع الوطنية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بوسائل منها تدريب المدربين ووضع المناهج الدراسية لكفالة استدامة بناء القدرات. وعززت البعثة شراكاتها مع المنظمات الدولية ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات.

١٦ - واستمر إحراز التقدم، في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، في العملية السياسية وعملية السلام على الصعيدين الوطني والمحلي. وأحرزت المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة تقدماً مطرداً، بمشاركة كل الجماعات المسلحة المعترف بها البالغ عددها ١٤ جماعة وبدعم من الأطراف الفاعلة الإقليمية، وبالاستفادة من الجهود الثنائية الأخرى الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاع. واستكملت هذا التقدم اتفاقات السلام المحلية، ودورات الحوار المجتمعي، وآليات التخفيف من حدة النزاع وتسويته، وغيرها من هياكل السلام التي نجحت في إيجاد مقومات إعادة إرساء سلطة الدولة، وعززت التعايش السلمي وحرية التنقل، وحدت من العنف داخل المجتمعات المحلية المستهدفة في الأجل القريب. واستمر أيضاً الحوار مع أطراف النزاع من أجل منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتصدي لها. ورغم هذه المكاسب، لا يزال العنف ضد المدنيين مستمراً في مناطق عديدة، وقد واصلت البعثة دعم النداءات الموجَّهة إلى الجماعات المسلحة من أجل تسوية المظالم من خلال القنوات السياسية، بما في ذلك من خلال العمليات العسكرية والشرطية عند الاقتضاء.

١٧ - واتُّخذت أيضاً خطوات هامة للأمام في إصلاح قطاع الأمن، حيث وفرت البعثة الدعم التقني والمشورة والتوجيه للجهات الوطنية الفاعلة في مجال إصلاح الأمن. وفي هذا الصدد، (أ) قامت الحكومة بصياغة وتنفيذ سياسات وخطط وقوانين جديدة أرست أسس قطاع أمني تمثيلي ومهني؛ و (ب) جرى تعيين ٥٠٠ عضو جديد في قوات الأمن الداخلي وفحصهم والشروع في تدريبهم؛ و (ج) تم تقديم الدعم لقوات الأمن والدفاع من أجل تحسين قدرتها على إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة. وبالتنسيق مع البعثة وفي إطار إعادة إرساء سلطة الدولة، نُشرت أولى مفارز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى

المدربة على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في عدة مواقع خارج بانغي. وقد برهنت هذه القوات على درجة مشجعة من الشفافية والانضباط والتعاون مع البعثة، بغض النظر عن اعتمادها اللوجستي على البعثة. وإضافة إلى ذلك، ورغم عدم تطوّر عملية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، دعمت البعثة الحكومة في إطلاق مشروع رائد في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك في سعيها إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع الجماعات المسلحة، وفي تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي، وذلك بالتعاون مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وكانت هذه الإنجازات فعالة في الحد من العنف بين الطوائف في مواقع مستهدفة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٨ - وإلى جانب جهود البعثة الرامية إلى دعم آليات العدالة الانتقالية، أسهمت الاعتقالات التي تستهدف شخصيات محددة خلال هذه الفترة في مكافحة الإفلات من العقاب وإعادة إرساء سيادة القانون. ونفذت البعثة عدداً من آليات العدالة الانتقالية يزيد عما كان مقرراً، إضافة إلى إسهامها في إحراز التقدم نحو التشغيل المستمر للمحكمة الجنائية الخاصة، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم أن الحالة الأمنية والتحديات الأخرى حالت دون تشغيل المحكمة بالسرعة المقررة، فقد اتُّخذت خطوات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للبدء في التحقيقات في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تشمل بناء القدرات من خلال تقديم التدريب للكتبة القضائيين والقضاة وضباط الشرطة القضائية والمسجلين. وقُدِّم الدعم أيضاً في صياغة واعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة عن طريق البدء في صياغة استراتيجية للادعاء والتحقيق، بما يشمل وضع إطار لحماية الشهود.

١٩ - وجرى أيضاً تعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين من خلال دعم إعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وعن طريق بناء قدرات النظام القضائي ونظام السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك خارج بانغي، في الأجل الطويل. ودعمت البعثة إعادة فتح وتشغيل المحاكم والسجون في جميع أنحاء البلد، وكذلك تدريب القضاة والكتبة القضائيين لبناء قدرتهم على صيانة النظامين القانونيين الوطني والدولي. ودعمت البعثة أيضاً تنظيم جلسات المحكمة الجنائية في بانغي وبوار بشأن الجرائم التي يُعاقَب عليها بالسجن لأكثر من عشر سنوات. وبشكل أعم، واصلت البعثة دعم تنفيذ الحكومة لخطتها الوطنية لإعادة إرساء سلطة الدولة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويجمع الدعم الذي تقدمه البعثة بين العمل العسكري ومبادرات السلام الوطنية والمحلية لتهيئة الظروف التي تتيح البسط التدريجي والأداء الفعال لسلطة الدولة الشرعية. وبدعم من البعثة، أعادت الحكومة تشر جميع الولاة وقرابة جميع نواب الولاة في البلد وقامت بتدريبهم. وأُحرز تقدم فيما يتعلق بنشر سائر السلطات المحلية وموظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن الداخلي والدفاع. غير أن استدامة وفعالية عمليات النشر هذه ظلت تمثل تحدياً، وهو التحدي الذي واصلت البعثة التصدي له من خلال دعم أنشطة الحكومة، بما في ذلك من خلال المشاريع السريعة الأثر.

٢٠ - وبعد نجاح الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٦، خفضت البعثة قدراتها الانتخابية دعماً لمهمة المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام. وهذه القدرة كانت فعالة في تقديم الدعم للحكومة في ترتيب أولويات الجدول الزمني للانتخابات. ونتيجة لذلك، طُلب إلى الأمم المتحدة رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٨ أن تقدم الدعم لإجراء الانتخابات المقررة في عام ٢٠٢٠.

٢١ - وتحققت نجاحات ومكاسب عامة رغم البيئة الأمنية المتدهورة والمتسمة بتزايد الإجرام الذي حد من قدرة البعثة على تحقيق نواتجها المقررة بالكامل والوفاء بالإنجازات المتوقعة في مجالات رئيسية.

فالجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية اشتبكت فيما بينها بشكل متزايد سعياً للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية وأسواق الماشية وطرق الترحال الرعوي، وهو ما نشأت عنه تهديدات لسلامة السكان المحليين. وأدى هذا التصاعد الملحوظ في العنف، فضلاً عن استمرار وشيوع الخطاب الطائفي، إلى تقويض الثقة في الحكومة وإضفاء طابع الاستقطاب على الحياة السياسية الوطنية، الأمر الذي أعاق عملية السلام والعملية السياسية. وأدى هذا الاضطراب الأمني أيضا إلى زيادة عدد التهديدات المحدقة بالمدنيين، وهو ما زاد من تفاقم الحالة الإنسانية في البلد، وأدى إلى حدوث تصاعد في عدد المشردين داخلياً واللاجئين. وإضافة إلى تصاعد القتال على الأراضي، استهدفت الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية بشكل متزايد أفراد البعثة وموظفي العمل الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان هناك تغيير كبير في طبيعة الاضطراب الأمني في البلد منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق: فقد جرى إلى حد كبير احتواء تهديد التطهير العرقي أو الحرب الأهلية أو وقوع انقلاب، وبات العنف مدفوعاً بالإجرام والقتال بين الفصائل المسلحة اللذين لم يُشكِّلا خطرا كبيراً للنظام السياسي الوطني أو المؤسسات الوطنية، وإن شكلا تهديدا للمدنيين ولأفراد الأمم المتحدة.

٢٢ - وهذه البيئة الأمنية المتدهورة كانت هي الدافع إلى تركيز البعثة على الأنشطة الأساسية لحفظ السلام، ولا سيما حماية المدنيين، وكذا حماية أفراد الأمم المتحدة، وأعيد ترتيب أولويات عدد من النواتج والموارد المقررة في هذا الصدد. وحوَّلت البعثة محور تركيز اهتمامها إلى منع التهديدات من خلال تسيير دوريات إضافية والقيام بالمزيد من العمليات الاستباقية، بما في ذلك على امتداد طرق الترحال الرعوي الشديدة الخطورة. وعززت البعثة نظمها لجمع المعلومات الاستخبارية وللإنذار المبكر عن طريق إنشاء آلية لتنسيق المعلومات الاستخبارية على نطاق البعثة بأسرها بما يتيح التعرُّف بشكل أفضل على التهديدات الناشئة والتصدي لها بصورة أفضل.

٢٣ - وإضافة إلى التحديات الأمنية الجسيمة والظروف الإنسانية المتدهورة، استمرت العوامل التالية في التأثير على استخدام الموارد: (أ) التحديات اللوجستية المتعلقة بالطرق وغيرها من البنى التحتية في منطقة العمليات، بما في ذلك تأثير رداءة أحوال الطقس، لا سيما خلال موسم الأمطار؛ (ب) القدرات المؤسسية الوطنية؛ (ج) التحديات في مجال توريد المواد المحلية والاستعانة بأفراد متعاقدين محليين بمهارات كافية على نحو يكفل الدعم المناسب لتغيير نطاق مشروع الجدران الصلبة للدفع قدما بتشييد أماكن إقامة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ (د) التأخير في تحويل الترتيب المختلط إلى عملية مكتفية ذاتياً للمستشفى من المستوى الثاني في بانغي.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إيفاد أفرادها إلى جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات ومواقع مختلفة أخرى في بانغي، وثلاثة مقار قطاعية (بريا وبوار وكاغا باندورو)، وخمسة مكاتب ميدانية متكاملة (بامباري وبانغاسو وبوسانغوا وبيربيراتي ونديلي)، وثلاثة مكاتب فرعية (أوبو وباوا وبيراو)، وعدة مواقع أخرى في جميع أنحاء البلد بها وجود عسكري دائم فقط. وإضافة إلى ذلك، أبقت البعثة على عناصر للدعم في دوالا بالكاميرون، وفي المركز اللوجستي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجود في عنتيبي بأوغندا.

٢٥ - وحدّدت البعثة نقصاً كبيراً في الموارد المعتمدة للأفراد المدنيين في مرحلة مبكرة من الفترة المشمولة بالتقرير، ونفذت عدداً من تدابير تخفيض التكاليف طوال الفترة بغرض إبقاء العمليات ضمن نطاق مواردها المعتمدة. وتضمنت التدابير تجميد وإرجاء عمليات التعيين مؤقتاً للأفراد المدنيين، وتعديل وإحالة وتقليص عمليات الاقتناء والأنشطة البرنامجية المقررة، وتخفيض عدد العقود الفردية المحلية، وإعادة ترتيب أولويات الأنشطة المعتمدة التي كان قد جرى التخطيط لها بشأن الاستعانة بخبراء استشاريين والسفر في مهام رسمية. وأسهمت هذه الجهود الرامية إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة وما يقترن بها من موارد معتمدة لتغطية مرتبات الموظفين في خفض النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية بمقدار ٣٩,٦ مليون دولار، وهو ما يساوي الاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين. وكان إعادة ترتيب أولويات الأنشطة المقررة أيضا عاملا أسهم في انخفاض النواتج المنجزة في إطار عنصر الدعم.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت البعثة تدابير لإعطاء الأولوية لتوفير أماكن الإقامة ومرافق المكاتب لأفراد الوحدات العسكرية ووحدة الشرطة المشكلة والتعجيل بذلك. وفي حين استعين بقوة العمل المحلية للاضطلاع بمشاريع تشييد معينة، لم يتوفر موظفون تعاقديون يمتلكون المهارات وليس لدى البعثة القدرة على اقتناء المواد ودعم تسليمها مباشرةً إلى المناطق في الوقت المناسب بما يتماشى مع التغييرات في نطاق العمل. واقتضى التغيير في نطاق مشروع الجدران الصلبة من أجل التقدم في تشييد المرافق للقوات الاستعانة بمتعاقدين دوليين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفر المتعاقد الخارجي ترتيباً كلياً أتاح التزويد باليد العاملة والمواد ونقلها إلى مواقع التشييد. وبوجه عام، استخدم المتعاقد الخارجي بالكامل الموارد المتعمدة لتشييد جدران صلبة تحت بنود الخدمات المعمارية وأعمال الهدم، وقطع الغيار واللوازم، ولوازم الدفاع الميداني، وخدمات أخرى. ونتيجة لذلك، تم تزويد عدد إضافي من القوات قوامه ١ ٣٥٠ فرداً بالمرافق ذات الجدران الصلبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجرى وضع الأسس لإيواء جميع أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في مرافق ذات جدران صلبة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩. وكان النهوض بهذا المشروع قبل الموعد المحدد في الجدول الزمني إنجازا كبيرا للبعثة، التي صارعت لإيجاد التوازن بين الأولويات المتضاربة، مثل تزويد المجتمعات المحلية بالفرص الاقتصادية وفرص اكتساب المهارات في مقابل ضرورة الوفاء بالمواعيد التي حددتها المنظمة لتوفير أماكن الإقامة لأفرادها، وكذلك التحديات الدائمة المتعلقة بقلة مصادر تأمين المواد والعمالة ومراعاة التكاليف في مقابل الحلول التعاقدية الدولية الباهظة التكلفة.

٢٧ - واستكملت البعثة المرافق اللازمة للأفراد المدنيين في جميع المكاتب الميدانية، بما في ذلك فتح صالات الألعاب الرياضية ومتاجر الجنود والعيادات، وهو ما أسفر عن تحسن كبير في ظروف العيش والعمل عموما وفي رفاه أفراد البعثة المنتشرين خارج بانغي.

٢٨ - ونفذت البعثة تعديلات في عملياتها الجوية دعماً لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات الطيران في الأمم المتحدة واستجابةً للاحتياجات التشغيلية. واستبدلت البعثة طائرتين تجاريتين معتمدتين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من طائرات البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي ذات الأجنحة الدوارة المزودة بإمكانيات الرؤية الليلية والتصوير الحراري باثنتين من الطائرات التجارية بعقدين أقصر أجلاً ينتهيان في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨؛ وأجريت تعديلات على تكليف أسطول البعثة من طائرات الهليكوبتر بمهام للوفاء بالاحتياجات التشغيلية؛ وأضيفت طائرة ثابتة الجناحين من طراز Let 410 إلى الأسطول عوضاً عن طائرة ذات أجنحة دوارة أعلى تكلفةً. وأنيطت مهمة القيام

بعمليات الإجلاء الطبي إلى طائرة الهليكوبتر الباكستانية الموجودة في الأسطول بدلا من إناطتها بطائرتي الهليكوبتر التجاريتين للبحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي، على النحو المحدد في الميزانية المقترحة. وأسهمت التخفيضات الإضافية الناجمة عن إعادة تكليف الطائرات وعن التغيرات في الاحتياجات التشغيلية، التي استمرت في الشهور التالية لاعتماد موارد إضافية، في إحداث تخفيض في عدد ساعات الطيران. ولم يكن التخفيض في عدد ساعات الطيران متوقعا في وقت طلب الموارد الإضافية.

٢٩ - ولم يتم في نيسان/أبريل ٢٠١٨ تجديد الترتيبات التعاقدية المتعلقة بنشر منظومة جوية بدون طيار كان مصدرها بلد مساهم بقوات. غير أن البعثة حسَّنت التنسيق الأمني في الميدان وكفاءة وفعالية الإلمام بالحالة، وتوقع التهديدات الأمنية، وتسيير العمليات العسكرية من خلال البث المرئي من المنظومة الجوية التكتيكية غير المأهولة (طائرتان) والمنظومة المنطادية المربوطة، وهو ما عزز تبادل المعلومات بين مختلف آليات تنسيق العمليات بالبعثة. وإضافة إلى ذلك، دعمت اثنتان من كاميرات المراقبة الثابتة الطويلة المدى في بانغي عمليات البعثة المتعلقة بحماية المدنيين وحماية القوات.

٣٠ - وواصلت البعثة توفير الأمن لحماية المعدات المملوكة للأمم المتحدة ومبانيها وموظفيها، بوسائل من بينها توسيع القدرة على تتبع الرحلات الجوية وتكنولوجيا منظومة نطاق التردد الهوائي (Airband system technology). وقد وسعت هذه المنظومة، في جملة أمور، رصد الرحلات الجوية والاتصالات بين الأرض والجو في إطار تنفيذها لنظم أمن العمليات الجوية. ودعم توفير الاتصال الكامل للأجهزة اللاسلكية وأجهزة الإرسال والاستقبال تنقل الأفراد المدنيين والعسكريين المسافرين براً من بانغي إلى المكاتب الإقليمية، والأفرقة التي تقوم بالدوريات في المواقع التي لا توجد بها هياكل اتصالات للأمم المتحدة. وأبقت البعثة على محطات ومرافق إنتاج إذاعة Guira FM لعرض الأنباء وإبقاء السكان على علم بولاية البعثة وإنجازاتها، وهو ما أسفر عن فهم أفضل ودعم أكبر لوجود البعثة في البلد. كما تحسَّن التعاون مع محطة التلفزيون الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما أسفر عن وصول أنشطة الاتصالات العامة بالبعثة إلى الشبكة التلفزيونية دون أن يترتب على ذلك أثر من حيث التكاليف.

٣١ - وشهدت البعثة تأخيرات في إبرام العقود وتجديدها وفي عمليات المشتريات التي كانت تتوقع إتمامها بانتهاء الفترة المشمولة بالتقرير: وهذه التأخيرات أثّرت على قدرتها على اقتناء المعدات والخدمات ونقلها قبل نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ إذ تتعلق تلك المعدات والخدمات بالسلامة والأمن، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والأزياء والشارات. وبعد إجراء تقييم للمخزون في نهاية الفترة، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه لن يكون من الضروري اقتناء اللوازم الطبية المدرجة في الميزانية.

دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة في اللجوء إلى خدمات مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمركز الإقليمي للمشتريات، ومركز الخدمات الإقليمي، وكلاهما يوجد في عنتيبي، لدعم عملياتها. وإضافة إلى ذلك، لجأت البعثة أحياناً إلى خدمات طائرات مستأجرة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقامت بتغطية التكاليف ذات الصلة.

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٣ – عززت البعثة التنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية أكبر. واستضافت البعثة الاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة، من أجل تعزيز الاشتراك المتسق في تحقيق الاستقرار في البلد. وعملت البعثة عن كثب مع وفد الاتحاد الأوروبي في بانغي وكذلك مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، لا سيما في مجالي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملت بشكل ثنائي مع حكومات تشاد والسودان والكاميرون لمعالجة قضايا عابرة للحدود مثل الترحال الرعوي وانتقال الأسلحة والجماعات المسلحة.

٣٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما بشأن وضع إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ واستجابة الأمم المتحدة المنسقة للأولويات الواردة في الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام التي وضعتها الحكومة. وعملت البعثة وشركاؤها في الأمم المتحدة على زيادة معدل إنجاز الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام، والتصدي لما تواجهه من التحديات، والتعجيل بصرف المبالغ المرتبطة بها، وعملت مع الشركاء على رصد وتقييم التقدم المحرز بالاشتراك مع الحكومة.

٣٥ – وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، اضطلعت البعثة بأنشطة مختلفة استناداً إلى المزايا النسبية بطريقة منسقة وبغرض كفالة الإنجاز على صعيد مجموع عمليات السلام ودعماً لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). وفي هذا الصدد، دعمت البعثة والفريق القطري الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها لإعادة إرساء سلطة الدولة، بوسائل من بينها بناء قدرات السلطات الوطنية والمحلية، وتحديد فرص التدخلات المشتركة وتنفيذ إجراءات متعددة القطاعات تجمع بين الأمن وبناء السلام والطوارئ والدعم في مجال التعافي. وظلت بامباري منطقة تحظى بالتركيز على سبيل الأولوية، حيث عملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة سوياً على تنفيذ خطة تحقيق الاستقرار في المنطقة في مواجهة الحالة الأمنية الصعبة.

٣٦ – واستمر التعاون الوثيق بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين فيما يتعلق بتشغيل المحكمة الجنائية الخاصة، وكذلك بخصوص تنفيذ استراتيجية إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وإصلاح قطاع الأمن، ودعم النظام القضائي. وإضافة إلى ذلك، عملت البعثة عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي والعمل المتعلق بالسجون.

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: حماية المدنيين وحقوق الإنسان

٣٧ – واصلت البعثة العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيئة أمنية متزايدة التعقيد، نجمت عن تزايد المنافسة بين الجماعات المسلحة من أجل السيطرة

على الأراضي وأنشطة العصابات الإجرامية. وازدادت الاشتباكات المسلحة بنسبة ١٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تصاعد المواجهات العنيفة بين الجماعات المسلحة في الغرب والوسط والجنوب الشرقي. ففي وسط وغرب البلاد، نشبت الاشتباكات بسبب سعي الجهات الفاعلة المسلحة إلى التحكم في الموارد الطبيعية المربحة وطرق الترحال الرعوي والممرات الحدودية. وفي الجنوب الشرقي، استمرت المواجهات بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات الدفاع عن النفس المحلية. وفي بانغي، اهتزت حالة الاستقرار النسبي التي عرفتها المدينة عقب نشوب اشتباكات في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بين عصابات متنافسة في المقاطعة الثالثة بالمدينة. ومنذ الاشتباكات التي وقعت في نيسان/أبريل، عمد قادة الجماعات المسلحة إلى نشر خطابات تتعلق بالهوية من أجل حشد وتوحيد أعضاء جماعاتهم. وعلاوة على ذلك، أصبحت البعثة على نحو متزايد هدفاً لأعضاء الجماعات المسلحة، مما أسفر عن مقتل ١٠ من حفظة السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونجم عن هذا التصاعد في أعمال العنف في البلد زيادة في عدد المشردين داخليا واللاجئين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ومنع البعثة من تحقيق نواتجها المقررة بالكامل.

٣٨ - وقد استجابت البعثة لهذه التحديات الأمنية المتغيرة باتباع نهج متكامل يقرن الحوار والمفاوضات على المستوى المحلي بدعم التدخلات البرنامجية والضغط العسكري والشرطي. وواصلت البعثة تبني موقف قوي واستباقي معزز، تمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، من خلال زيادة الدوريات وتوسيعها، بما في ذلك الدوريات المشتركة مع أفراد الشرطة الوطنية والدرك والجيش. وأنشأت القوة العسكرية للبعثة أربع كتائب احتياطية وعملت بتعاون وثيق مع قوات الشرطة التابعة لها، مما أتاح للبعثة مرونة أكبر للاستجابة بسرعة للتهديدات الناشئة وللحفاظ على الأمن.

٣٩ - وقد أُحرز تقدم في مقاطعة أوهام - بيندي، حيث أدت العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة الوطنية إلى انخفاض عدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وعدد الهجمات على المدنيين. وقد أتاح التحسن التدريجي للحالة الأمنية في المنطقة عودة ٠٠٠ ٧٠ من المشردين داخليا الذين لجأوا إلى باوا، بالإضافة إلى زيادة عدد لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى العائدين من تشاد. وفي مقاطعة نانا - مامبيري، احتوت البعثة أيضاً جماعة إجرامية أنشئت حديثاً يُشار إليها باسم ''سيريري''.

٤٠ - وواصلت البعثة تعزيز جهودها لحماية المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير العميد (المتقاعد) فيرنان مارسيل أموسو. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، اعتُمدت استراتيجية جديدة على نطاق البعثة لحماية المدنيين، تضمنت تدابير لتعزيز قدرة البعثة على منع نشوء التهديدات ضد المدنيين، وعلى الاستجابة على نحو أكثر استباقية عندما تبرز تلك التهديدات، مع التركيز على المناطق التي يُحتمل أن يواجه فيها المدنيون أكبر قدر من المخاطر. وشمل ذلك إطلاق سلسلة من العمليات الاستباقية للحد من التهديدات المحدقة بحماية المدنيين من الجماعات المسلحة وتبني موقف قوي معزز بالتنسيق مع جهود المكاتب الميدانية لإيجاد فرص للحوار ولإقامة اتفاقات للسلام على المستوى المحلي على النحو المبين في الاستراتيجية السياسية للبعثة.

٤١ - ولدعم الجهود الرامية إلى منع العنف، زادت البعثة من استخدام أفرقة الحماية المشتركة، وعززت شبكات الإنذار المبكر، بطرق منها إرسال مساعدين إضافيين للاتصال المجتمعي إلى قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة، مما أتاح للبعثة تحسين الاتصالات مع المجتمعات المحلية وإحراز تقدم في تفعيل شبكات الإنذار المحلية في جميع أنحاء البلد. ونظمت البعثة حملات توعية ودورات تدريبية للقادة المحليين وممثلي

المجتمع المدني لتعزيز ثقافة السلام والدعوة إلى إشراك مجموعات الشباب والنساء في عملية السلام الوطنية. وأوجدت هذه الأنشطة شبكة واسعة تضم حوالي ١٠٠ ٢ مدني، في جميع المقاطعات الـ ١٦ بالبلد، يساهمون بمعلومات في نظم الإنذار المبكر. وقد أسهمت هذه الجهود، إلى جانب زيادة استخدام المنظومات الجوية بدون طيار، في تعزيز وعي البعثة بالأوضاع السائدة وقدرتها على الحصول على المعلومات وقدرتها على الاستجابة للتهديدات الناشئة باتباع نهج متكامل. وقلت أكثر إمكانية تعرض سلامة المدنيين للخطر بفضل نجاح أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة وأنشطة التوعية بالمخاطر التي نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - ولمواصلة تعزيز تدابيرها للتصدي للأخطار التي يتعرض لها المدنيون، قامت البعثة بما يلي: (أ) الاستفادة من موقفها الموحد المرن المعزز، واستهداف البؤر الساخنة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تنفيذ عمليات قوية على المديين القصير والطويل؛ (ب) وإجراء زيادة كبيرة في عدد الدوريات التي يقوم بها الأفراد العسكريون التابعون للبعثة، بما في ذلك في المواقع النائية، مما يقلل من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة ويحد من سيطرتها على الأراضي؛ (ج) وإجراء زيادة كبيرة في عدد الدوريات اليومية التي يقوم بها أفراد الشرطة التابعون للبعثة في المناطق غير المستقرة بالمراكز السكانية الرئيسية في بانغي والمحافظات؛ (د) وزيادة التواصل بين أفرادها والمجتمعات المحلية بغية تعزيز الوعي الأمني.

٤٣ - وتمشياً مع زيادة التركيز على الوقاية، زادت البعثة من جهودها لدعم إدارة الأنشطة في مناطق الترحال الرعوي، التي غالباً ما تكون بؤراً للتهديدات المحدقة بسلامة المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الأماكن التي خططت فيها البعثة للقيام بتدخل عسكري وشرطي قوي، أمكن تحديد المخاطر التي تهدد قدرة البعثة على حماية المدنيين مسبقاً، مع استخدام المنظومات الجوية بدون طيار وغيرها من الأصول، واتخذت تدابير تخفيف لدرء الأضرار التبعية.

٤٤ - وأدى تزايد الاضطراب الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في الميدان، وحال دون تحقيق البعثة لأهدافها المتعلقة بحقوق الإنسان بالكامل. وارتفع عدد تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وظلت ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة والفصائل المنشقة والعصابات الإجرامية وقوات الأمن والدفاع الوطنية. وشمل ذلك الاعتداءات المستمرة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. ونتيجة لذلك، وصل العدد الإجمالي للمشردين إلى مستويات غير مسبوقة، إذ لا يزال ٩٠٠ ٦٥٣ شخص مشردين داخلياً وأصبح ٨٠٠ ٥٧٧ آخرون لاجئين في البلدان المجاورة في نهاية مايو/أيار ٢٠١٨. وعلى الرغم من ذلك، استمرت البعثة في تعزيز نظامها للإبلاغ عن حقوق الإنسان وآلياتها ذات الصلة لحماية السكان، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مما كان متوقعاً.

٤٥ - واستمر توجيه انتباه السلطات والجماعات المسلحة إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع تسوية ٥٥١ من هذه الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة تواصلها مع الجماعات المسلحة لضمان احترامها لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، ولمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأسفرت أنشطة الحوار والدعوة عن التوقيع على خطة عمل في كاغا باندورو من جانب الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى من أجل منع أربعة انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال والتصدي لها، وتصديق الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ومن خلال هذه الجهود وغيرها، ساعدت البعثة في تأمين فصل ٢ ٠٥٠ طفلاً من

الجماعات المسلحة. وواصلت البعثة أيضاً جهودها لتدريب قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنيين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني. وقد تبين إحراز التقدم في جملة أمور من بينها زيادة تقيد قوى الأمن الداخلي بالقوانين التي تنظم الاحتجاز.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنتدى حقوق الإنسان الوطني للحوار، والجهات الوطنية الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان، وذلك بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومراقبتها على المستوى الوطني. وبالتركيز على الوقاية، عملت البعثة مع السلطات الوطنية لوضع خريطة طريق لإنشاء نظام للإنذار المبكر من شأنه أن يساعد على منع انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وأدت المبادرات التي نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مشاريع إجراءات الشكاوى، والنظام الإداري للموظفين، واستراتيجية الاتصال، والبرنامج الخمسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأسفر الدعم المستمر المقدم إلى وزارة العدل عن وضع السياسة الوطنية لحقوق الإنسان ونظم الإنذار المبكر الوطنية واعتماد اختصاصات منتدى حقوق الإنسان الوطني للحوار. وأسهمت هذه الجهود مجتمعة، بالإضافة إلى إقامة الحوار وإنشاء شبكات جمع البيانات المحلية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، في اعتماد خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة التحريض العلني على العنف وفي تنفيذ المبادرات المحلية لدعم السلام.

الإنجاز المتوقع ١-١: تعزيز حماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
تناقص عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٨٦؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠٠)	وقع ٢٠٦ اشتباكات مسلحة بين أطراف النزاع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة مع ١٨٦ حادثاً أبلغ عنها في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ وتوزعت هذه الزيادة في الحوادث بالتساوي على القطاعات الإقليمية الثلاثة. ويعكس هذا الرقم استمرار الاقتتال الداخلي بين الفصائل المسلحة في القطاع الغربي من أجل السيطرة على طرق الترحال الرعوي والممرات الحدودية. وفي القطاعين الأوسط والشرقي، استمرت المواجهات بين الجماعات المسلحة وجماعات الدفاع عن النفس المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد كبير من الاشتباكات بين العصابات المتنافسة في المقاطعة التجارية في بانغي المعروفة بحي PK5
انخفاض عدد المنازعات المؤدية إلى العنف بين الطوائف أو داخلها (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٤٠)	يُستخدم التصنيف التالي لفئات الحوادث: النزاع المسلح، والإرهاب، والجريمة، والاضطرابات المدنية، والمخاطر؛ ولذلك، لم يتم تتبع المنازعات المؤدية إلى العنف بين الطوائف أو داخلها
ازدياد عدد المجتمعات المحلية التي تم إحلال الأمن والسلامة فيها عن طريق إبطال المتفجرات من مخلفات الحرب (٢٠١٦/٢٠١٥: ١٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢١؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٠)	نفذت أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة والتوعية بمخاطرها في ٢١ مجتمعاً محلياً جديداً، وهي: آم دافوك، وبامباري، وبانغي، وباورو، وبيا، وبيراو، وبوكارانغا، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو، وكوانغو،

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	ولوغوكالا، ونغوغوا، ونغوكوالا، وسيبوت. وواصلت البعثة أيضاً دعم المجتمعات المحلية التي نفذت فيها تلك الأنشطة في الفترة السابقة استناداً إلى تقييم الاحتياجات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تركيز القوة ليتسنى لها التمركز بشكل مرن واتخاذ الإجراءات الاستباقية من خلال الإبقاء على ٢٤ قاعدة عمليات دائمة، و ٤ معسكرات متكاملة دائمة، وقواعد عمليات مؤقتة يتم فيها نشر أفرادها لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوما في أي وقت، وتشكيل قوات احتياطية في كل قطاع من أجل كفالة الفعالية في توسيع نطاق عمل القوة وقدرتها على التحرك.	٢٣	قاعدة عمليات دائمة
	٤	معسكرات متكاملة دائمة
	٣٣	قاعدة عمليات مؤقتة
		يعزى ارتفاع الناتج، الذي يعكس قواعد العمليات المؤقتة التي يتم فيها نشر أفرادها لمدة تزيد عن ٣٠ يوما، إلى زيادة استهداف المقاتلين للبعثة، وإلى الإجراءات اللازمة لكفالة حرية تنقل أفراد البعثة ودعم الجهود الرامية إلى الحد من تواجد الجماعات المسلحة وأنشطتها في المناطق الرئيسية.
	نعم	تم الإبقاء على القوات الاحتياطية في بانغي وفي كل قطاع
نشر قوة الرد السريع ووحدة من وحدات الشرطة المشكَّلة للأسلحة والأساليب الخاصة من أجل تكميل الوحدات الاحتياطية ووحدات القوات الخاصة القائمة وتعزيز مرونة القوة والشرطة وكذلك قدرتهما على التعامل مع الأزمة الأمنية المتفاقمة	١	قوة رد سريع
	١	وحدة من وحدات الشرطة المشكَّلة للأسلحة والأساليب الخاصة
	٧	عمليات نشر قصيرة الأجل في مختلف أنحاء البلد
نشر منظومة جوية بدون طيار لتعزيز نهج البعثة القائم على المعلومات الاستخباراتية في العمليات وتحسين الوعي بالأوضاع السائدة، والتحسب للأخطار الأمنية، والقيام بالعمليات العسكرية	٢	من المنظومات الجوية بدون طيار
تنفيذ ١٢ عملية متنقلة قوية قصيرة الأجل مدة كل منها أسبوع واحد من جانب القوات الخاصة وقوة الرد السريع و/أو الوحدات الاحتياطية بهدف ثني الجماعات المسلحة عن الأعمال التي تقوم بها ضد المدنيين في بؤر التوتر الناشئة والحد من قدرتها على العمل داخل منطقة عمليات البعثة	١٠	عمليات
		شملت الأهداف: التصدي للإجرام، واستعادة حرية التنقل، والسماح بعودة المشردين داخلياً، وردع أعمال الجماعات المسلحة واللصوصية، وحماية البنى التحتية الرئيسية، وحماية رأس المال من التهديدات الخارجية، واستعادة الأمن وسيادة القانون، وطرد أعضاء الجماعات المسلحة من المواقع الرئيسية، وتحييد العناصر المسلحة، ونزع سلاح العصابات الإجرامية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنفيذ ١٥ عملية من جانب قوة الرد السريع أو الوحدات الاحتياطية بهدف تحسين توازن القوة محليا لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة أو لردع تلك الجماعات	٦	عمليات يعزى انخفاض الناتج إلى التمديد غير المتوقع لمدة كل عملية حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بسبب استمرار وجود الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية التي تعوق حرية التنقل في المناطق. وقد تسنى بفضل تقليل عدد العمليات بناء الثقة واستعادة الأمن وسيادة القانون في المناطق المستهدفة
٣٣٠ دورية يومية يقوم بها أفراد عسكريون في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف خفض التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، وتعطيل مصادر تمويلها عن طريق تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية، وتوفير الحماية للمدنيين، ومصادرة أسلحة العناصر المسلحين الذين يرفضون إلقاء السلاح أو يحجمون عنه	٧٩٤	دورية يومية يعزى ارتفاع الناتج في المقام الأول إلى حدوث زيادة في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على البعثة وكذلك على المدنيين، وتبني موقف أكثر قوة واستباقية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الدوريات
١٥ ٠٠٠ مهمة يقوم بها أفراد عسكريون لإقامة نقاط تفتيش وتنفيذ إجراء حظر أنشطة الجماعات المسلحة في الممرات والمنافذ المستخدمة للترحال الرعوي	٦ ٠٠٠	مهمة يعزى انخفاض الناتج إلى تحول مناط التركيز من نهج ثابت في السابق إلى نهج أكثر تنقلا قائم على الدوريات. ويعزى التأخر في القدرة التشغيلية الكاملة إلى النشر التدريجي لوحدة ومعداتها، حلت محل كتيبة أعيد أفرادها إلى وطنهم، بالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية، مما حد من الأنشطة ودفع إلى اتخاذ قرار التركيز على الدوريات المتنقلة
٢٣ ٩٢٠ دورية تقوم بها فرقة العمل المشتركة في بانغي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقوات الأمن الداخلي – الشرطة الوطنية والدرك)، لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضماناً لحرية حركة المدنيين وحمايتهم	٢٣ ٧٢٥	دورية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع
٥٤ دورية مقررة سلفا تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة يوميا (لما مجموعه ٢٦٩ ٥٦٨ ساعة من ساعات عمل الأفراد) بالاشتراك مع قوات الشرطة والدرك الوطنية في المناطق غير المستقرة بالمراكز السكانية الرئيسية في بانغي وخارج بانغي لضمان حماية المدنيين	١٧	دورية مشتركة يومية مقررة سلفاً (لما مجموعه ٢٨١ ٠٧١ ساعة من ساعات عمل الأفراد) تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة أو أفراد شرطة الأمم المتحدة مع قوات الشرطة والدرك الوطنية في بانغي والمحافظات. ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر نشر قوات الأمن الداخلي في المقاطعات؛ وإلى نقص في المعدات، بما في ذلك السيارات، في المناطق التي نُشرت فيها قوات الأمن الداخلي، مما حد من قدرتها على المشاركة في الدوريات المشتركة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		لذلك، تم تعزيز الدوريات المشتركة بدوريات إضافية تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة المتكاملة وأفراد شرطة الأمم المتحدة بما مجموعه في المتوسط ٨٦ دورية يومية (أو ٨٩٠ ٤٢١ ١ ساعة من ساعات عمل الأفراد) لضمان حماية المدنيين
٨٠٠ ٤٣ نقطة تفتيش مأهولة و ٨٠٠ ٧ دورية في جميع المراكز السكانية الرئيسية من أجل تهيئة بيئة مواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة في هذه المناطق على نحو مستدام والحد من نفوذها وسيطرتها على الأراضي	١٦٠ ٣٠	نقطة تفتيش مأهولة
		يعزى انخفاض الناتج إلى إعطاء الأولوية لقدرة البعثة على الاستجابة السريعة ردا على التهديدات الأمنية الناشئة، وما يترتب على ذلك من انخفاض في عدد القوات المتاحة لتشغيل نقاط التفتيش، التي صارت معروفة لدى الجماعات المسلحة فأصبحت تتجنبها، وبالتالي فقد تقلصت فعاليتها
	٠٦٨ ١٢٤	دورية (بما في ذلك ٤٦٠ ٥٧ دورية محلية، و ٢٤١ ٩ دورية متوسطة المدى، و ٧٦٩ ٦ دورية بعيدة المدى، و ٥٩٨ ٥٠ دورية ليلية)
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى أنشطة البعثة لتقليص وجود الجماعات المسلحة وضمان حرية التنقل للسكان خلال فترة تميزت بتزايد العنف، إضافة إلى عملها من أجل تعزيز وضع القوة. وقد أمكن تسيير الدوريات الإضافية بالنظر إلى انخفاض العمليات المخصصة للمرافقة التي تتطلبها الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والقوافل التجارية على النحو المبين في النواتج المقابلة
٥٤ دورية يومية مقررة سلفا تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و ٦ دوريات يومية للدعم العملياتي (بما مجموعه ٦٤٨ ٨٢٧ ١ ساعة من ساعات عمل أفراد وحدات الشرطة المشكلة) داخل بانغي وخارجها على حد السواء، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات	٥٥	دورية يومية (بما مجموعه ٥٠٠ ٨٨١ ١ ساعة من ساعات عمل أفراد الشرطة) في كل من بامباري وبانغاسو وبانغي وبريا وبيربيراتيو وبوار وكاغا باندورو
		وبالإضافة إلى ذلك، أجري ما متوسطه ٦ دوريات يومية للدعم العملياتي للمساعدة في مكافحة الشغب وكعمليات تدخل لإغاثة السكان المنكوبين
٧٤٤ ٣ عملية تواصل قام بها ضباط شرطة الأمم المتحدة في ٢٤ موقعاً، تشمل ٨ مقاطعات و ١٦ موقع فريق، من أجل طمأنة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني	٧٨٤ ٤	عملية تواصل
	٣٤	موقعا
	١١	مقاطعة
	٤٠٣	من مواقع الأفرقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		يعزى ارتفاع الناتج إلى الجهود التي يبذلها أفراد شرطة الأمم المتحدة لزيادة حضورها في الميدان، وتوسيع نطاق العمليات على مستوى القرى والمقاطعات، وإدراج مواقع أبعد في عمليات التواصل
٣٠٠ ١١ مهمة مرافقة مسلحة لقوافل الأمم المتحدة والقوافل الإنسانية والتجارية	٣ ٦٧٩	مهمة مرافقة مسلحة
		يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد الطلبات الواردة من الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني للاستفادة من مهمات المرافقة إذ تنسق مرور قوافلها مع قادة الجماعات المسلحة في بعض مناطق البلد، وتتمكن من التحرك دون مرافقة مسلحة في المناطق التي تسمح فيها الحالة الأمنية بذلك
		وأعيد ترتيب أولويات هذه القدرة: إذ أجرى الأفراد العسكريون ٧٩٤ دورية يومية مقارنة مع ٣٣٠ دورية مبينة في الناتج المقرر أعلاه؛ وأدى هذا بدوره إلى تحسين الاستقرار فتعززت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
٣٥ حلقة عمل، يشارك في كل منها ٣٠ مشاركا، من أجل دعم السلطات المحلية في تنفيذ خطط الحماية المجتمعية وتفعيل شبكات الإنذار المحلية؛ ومنع التهديدات، وتحسين آليات الإنذار والاستجابة، وتعزيز التنسيق في مجال حماية المدنيين بين ٢٤ من قواعد عمليات السرايا، وقواعد العمليات المؤقتة والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني	١٥	حلقة عمل نُظمت في جميع المكاتب الميدانية البالغ عددها ١١ مكتبا لتعزيز قدرات ٣٤٤ من ممثلي السلطات المحلية والمجتمع المحلي في مجال حماية المدنيين، وكذلك لتحسين أدوات الحماية في البعثة، مثل خطط الحماية المجتمعية، وعمل شبكات الإنذار المحلية، والتعاون بين القوة ومساعدي شؤون الاتصال المجتمعي
	٢٢	مشاركاً في كل منها
		يعزى انخفاض الناتج إلى سوء الوضع الأمني الذي أثر، في هذه الحالة، على وسط وشرق البلد
		وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة ٣٥ دورة تدريبية بشأن ممارسات الإنذار المبكر لصالح ١٠٠ ٢ متطوع محلي، اكتسبوا معارف بشأن حماية المدنيين وأصبحوا من الفاعلين الرئيسيين في جهود تَشارك الإنذارات المبكرة بطريقة ملائمة مع القوة ومساعدي شؤون الاتصال المجتمعي والسلطات المحلية. واستفاد ما مجموعه ٣٠٠ فرد من الحكومة من التدريب على نظم الإنذار المبكر وحماية المدنيين
تنظيم ٣٥ دورة من دورات التوعية المجتمعية لبيان الأثر السلبي لأنشطة الجماعات المسلحة، وتوضيح ضرورة تأمين المجتمعات المحلية للعلاقات مع الجماعات المسلحة، وتعاونها مع مؤسسات الدولة والبعثة من أجل كفالة حمايتهم	٣٦	دورة من دورات التوعية المجتمعية للسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية بشأن مسائل تشمل حماية المدنيين، ونظم الإنذار المبكر، والنزاعات المتصلة بالزراعة والرعي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إنشاء ٨ لجان للتنسيق الأمني تتألف من الإدارة المحلية والمجتمع المدني وقوات الأمن الداخلي بهدف تعزيز الوعي بالسلامة والأمن المجتمعيين في ٨ مقاطعات في بانغي، وتقليل مواطن الضعف في المجتمعات المحلية، وزيادة قدرات الدولة في مجال حماية المدنيين	لا	قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة الداخلية والأمن العام والإدارة الإقليمية في مبادرتها لإنشاء لجان للأمن المحلي. بيد أن نص المرسوم المنشئ لهذه اللجان كان لا يزال قيد الاستعراض من جانب الوزارة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وفي غضون ذلك، شاركت البعثة بانتظام في لجان أمنية مخصصة يرأسها رؤساء البلديات بمشاركة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية وقوات الأمن الداخلي، وعُقدت في جميع المواقع التي نُشرت فيها البعثة من أجل تعزيز السلامة المجتمعية والوعي الأمني وتسليم أدوات حماية المدنيين المتوافرة لدى البعثة بشكل تدريجي إلى السلطات الوطنية
٢١٦ بعثة تقييم مشتركة و ٢٤ بعثة لأفرقة الحماية المشتركة، أُجريت بغرض تحسين قدرة البعثة على حماية المدنيين والتصدي للتهديدات وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة في إطار الإنعاش المبكر ورصدهما	٤٦ ٤٦	بعثة تقييم مشتركة من بعثات أفرقة الحماية المشتركة يعزى ارتفاع عدد بعثات الحماية وانخفاض عدد بعثات التقييم إلى حدوث تحول في التركيز على الوقاية من أجل حماية المدنيين بشكل أفضل على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)
إجراء ٧٥ عملية للتخلص من الذخائر المتفجرة في المراكز السكانية الرئيسية، وتثقيف ما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص بشأن كيفية التعرُّف على الأجهزة المتفجرة ومعرفة أخطارها وتنظيم حملة توعية مجتمعية بشأن خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	٧٧ ٥٠ ٨٥٤	عملية (لتقليل المخاطر لصالح أكثر من ٤٣ ٠٠٠ من المدنيين وموظفي الأمم المتحدة) من الأفراد (١٦ ٠٩٩ رجلا، و ١٢ ٧٤٢ امرأة، و ٩ ٩١٦ فتاة، و ١٢ ٠٩٧ فتى) ويعزى انخفاض الناتج إلى زيادة العنف في البلد، مما حال دون توفير التدريب في بعض المناطق، وإلى تحويل أنشطة التوعية بالمخاطر تمشياً مع إعادة ترتيب أولويات أنشطة البعثة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)
وضع استراتيجية اتصال منسقة لتوفير معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب عن الحالة الأمنية والمصالحة والمبادرات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في البلد، ولردع تصاعد العنف وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها	١٣٣ ٥٢ ٣٩٧ ٧/٢٤ ٢٠ ٦٠١ ١٥ ٤٦٣	من النشرات الصحفية والمذكرات الإعلامية لوسائط الإعلام من المؤتمرات الصحفية من أشرطة الفيديو، أنتجت بالإنكليزية والفرنسية والسانغو من البث الإذاعي لمحطة ”Guira FM“ من المتابعين على فيسبوك من المتابعين على تويتر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٣	ملايين مشاهدة على موقع فليكر تم إطلاع السكان المحليين على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرات السلام، والمصالحة، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. ونظمت البعثة أكثر من ٣٠٠ نشاط للتوعية، شارك فيها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مشارك في جميع أنحاء البلد، واستخدمت الإذاعات المحلية لنقل الرسائل على المستوى المحلي. وشملت هذه الأنشطة مواضيع مختلفة، منها التعريف بولاية البعثة وثقافة السلام والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان، مع التركيز على الشباب والنساء، والسلامة على الطرق، ومكافحة خطاب الكراهية والعنف. كما تعاونت البعثة بانتظام مع المتحدثين الرسميين باسم رئاسة الجمهورية والحكومة بشأن المسائل الأمنية

الإنجاز المتوقع ١-٢: تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد ما تم حله من حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي أثيرت مع السلطات/الجماعات المسلحة، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦١٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧٥٠)	تمت تسوية مزيد من الحالات (٥١١ حالة) (٦٩ حالة أثيرت مع جماعات مسلحة و ٤٤٢ حالة أثيرت مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، كان معظمها حالات للحرمان التعسفي من الحرية) ويعزى انخفاض عدد الحالات التي أثيرت وتمت تسويتها إلى الظروف الأمنية غير المواتية، التي تحول أحياناً دون القيام بزيارات منتظمة إلى مرافق الاحتجاز أو برحلات ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان. غير أن تحسين مراعاة المدة القانونية لاحتجاز المشتبه فيهم من جانب قوات الأمن الداخلي، نتيجة لأنشطة الدعوة التي تقوم بها البعثة، قد أسفر عن انخفاض عدد الحالات المثارة.
ازدياد عدد أطراف النزاع التي أصدرت أوامر واضحة بحظر العنف الجنسي واعتمدت مدونة سلوك تحظر العنف الجنسي (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧)	التوقيع على خطة عمل واحدة مع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في كاغا باندورو للتصدي لأربعة انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال ويعزى انخفاض عدد الأطراف في المقام الأول إلى زيادة الجهود المبذولة لاحتجاز واعتقال المخربين، بالإضافة إلى تجزء الجماعات المسلحة، وهو ما جعل الحوار مع الجماعات المسلحة على المستوى المحلي، بدون إضفاء شرعية لا لزوم لها على بعض القادة، أمرا أكثر صعوبة. وبدلا من ذلك، انخرطت البعثة في حوار مع قادة الجماعات المسلحة،

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	مشددة على أهمية منع وحظر العنف الجنسي من جانب قواتها. وشمل ذلك توعية بعض الجماعات المسلحة أثناء توقيع اتفاقات السلام المحلية، بما في ذلك مع الجماعة المسلحة للعودة والمطالبة وإعادة التأهيل في نييم يليوا، وكذلك مع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وقيادات ميليشيات أنتي بالاكا في بريا
زيادة عدد الأطفال المسرَّحين من القوات المسلحة والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر لهم خدمات الرعاية المناسبة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨٦ ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٧٢ ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٠٠٠ ٣)	تم فصل ٠٥٠ ٢ طفلاً إضافياً (٦٢٧ فتاة و ٤٢٣ ١ فتى) من الجماعات المسلحة وتسليمهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها، ومن بينهم ٢٢٩ ١ من الأطفال المسرحين ذاتياً من جماعة الثورة والعدالة وميليشيات أنتي بالاكا عقب إجراء حوار مع الجماعات المسلحة وأنشطة التوعية داخل المجتمعات المحلية. ويعزى انخفاض عدد الأطفال المسرحين في المقام الأول إلى ازدياد الأعمال العدائية خلال الفترة، مما حال دون قيام قادة الجماعات المسلحة بمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الأطفال، على الرغم من أنشطة الدعوة التي تقوم بها البعثة
ازدياد عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الطفل، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠ ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠٠ ٢)	زيادة بلغت ٥٣٦ فرداً من قوات الأمن الداخلي و ٤٣٠ فرداً من قوات الدفاع (لما مجموعه ١٩٤ امرأة و ٦٦٥ رجلاً) في جميع المناطق المقرر تغطيتها، ليصل إجمالي عدد قوات الأمن الداخلي المدربين إلى ٤٩٦ ٢ فرداً مقارنة مع ٥٠٠ ١ من قوات الدفاع والأمن المدربين في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك من خلال الدعوة والمساعدة التقنية المقدمة في ١٠ اجتماعات مع أعضاء الجمعية الوطنية والوزراء واللجنة، ودعم الحكومة الوطنية من أجل التصديق على معاهدتين إضافيتين من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية	١٠	اجتماعات عُقدت مع وزارة العدل بهدف تشجيع وزير العدل على الدعوة من أجل مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنه
تنظيم ٤ حلقات عمل وتقديم المشورة التقنية بانتظام لدعم أعضاء اللجنة الوطنية من أجل وضع وتنفيذ خطة استراتيجية سنوية لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها؛ وتعزيز المصالحة؛ ودعم آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات	٨	حلقات عمل نظمت، وقدمت المساعدة التقنية فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك وضع إجراءات الشكاوى والقواعد الإدارية والمالية وخطة الاتصال

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت البعثة اختصاصات منتدى حقوق الإنسان الوطني للحوار وفقاً للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وعقدت جلسات عمل مع الوزارات المختصة وهيئات الرقابة الداخلية لقوات الدفاع والأمن من أجل استكشاف خريطة طريق تفضي إلى إرساء نظام للإنذار المبكر قوامه احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ وعقدت ورشة عمل تحقيقية بشأن قانون الانتخابات، مع التركيز على إدماج البعد الجنساني
٥٧٢ من أنشطة الرصد قام بها ضباط شرطة الأمم المتحدة لما لا يقل عن ١١ من مفوضيات قوات الأمن الداخلي أو ألويتها بهدف متابعة الحالات المبلغ عنها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني	١ ٩٠٩	من أنشطة الرصد
	٦٧	من المفوضيات أو الألوية (بما في ذلك ٢٨ من مراكز الشرطة و ٣٥ من ألوية الدرك في مناطق أوبو وبامباري وبانغاسو وبانغي وباوا وبوار وبيربيراتي وبيراو وبوسانغوا
		وقدمت البعثة المساعدة في المهام المتعلقة بالأمن العام، إضافة إلى متابعة الحالات المبلغ عنها من انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الطفل، وحالات العنف الجنسي والجنساني
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى تعيين جهات اتصال قطاعية تابعة لشرطة الأمم المتحدة معنية بالعنف الجنسي والجنساني وبحقوق الإنسان، ساعدوا في توسيع نطاق أنشطة الرصد ليشمل القطاعات، حيث نُشرت قوات الأمن الداخلي
		وساعدت البعثة أيضاً في متابعة ٣١٩ حالة تم الإبلاغ عنها في ١٦ وحدة من وحدات قوى الأمن الداخلي وفي سِجنين
تنظيم:	٤١	دورة تدريبية
(أ) ٢٥ دورة تدريبية، تشمل تدريب المدربين، لفائدة ٥٠٠ من أفراد قوات الأمن الداخلي بشأن حماية المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنع العنف الجنسي والجنساني؛	٨٥٩	من أفراد قوات الأمن الداخلي (بمن فيهم ٢٣٠ امرأة) تلقوا التدريب بشأن جملة مسائل منها الأمن العام، ومكافحة الشغب، وتقنيات التحقيق، والخفارة المجتمعية، وحماية المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنع العنف الجنسي والجنساني
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى أنشطة التدريب الإضافية المقدمة في إطار إعادة الانتشار لأفراد قوات الأمن الداخلي المتناوبين في بامباري، فضلا عن تقديم الدعم لوحدات خارج بانغي من أجل تعزيز قدراتها
		ولم تجر البعثة أي أنشطة لتدريب المدربين لأن مجموعة تتكون من ٨٥ من مدربي قوات الأمن الداخلي قد تم تدريبهم بالفعل خلال دورة الميزانية السابقة: هؤلاء المدربون سيقومون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		بتدريب مدربين إضافيين بدعم من مدربي شرطة الأمم المتحدة. غير أن البعثة قدمت الدعم لوضع الصيغة النهائية للمواد التدريبية وإقرارها؛ وتطوير البرامجيات لتيسير التخطيط لمناهج التدريب الأسبوعية والشهرية في مدارس الشرطة والدرك؛ وقدمت المناهج الدراسية لما مجموعه ٤٢ برنامجاً تدريباً إلى المدرسة الوطنية للشرطة والمدرسة الوطنية للدرك
(ب) ٦ دورات تدريبية لفائدة أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛	٣	دورات تدريبية عُقدت بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في باوا وبوار
(ج) ١٥ دورة تدريبية بشأن حماية الطفل لفائدة ٣٠٠ على الأقل من أفراد قوات الأمن الداخلي وموظفي شؤون السجون	٢٥	دورة تدريبية عُقدت بشأن حقوق الطفل وحمايته، استهدفت ٤٦٨ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (منهم ٢٧ امرأة) و ٦٠٦ (٥٨ امرأة/٥٤٨ رجلاً) من أفراد قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) وبالإضافة إلى ذلك، أجريت ١٩ دورة تدريبية لصالح ٤٢٧ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم ٣٧ امرأة و ٣٩٠ رجلاً
إنشاء آلية للمنتدى الاستشاري المشترك على مستوى القطاعات معنية برصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع والإبلاغ عنه	لا	بدلاً من ذلك، استخدمت ٩ مواقع ميدانية منتدى قائمًا، وهو الفريق العامل المعني بالعنف الجنساني، الذي يمكن في إطاره معالجة الشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع بشكل منتظم مع المنظمات غير الحكومية الشريكة وتقديم التقارير بشأنها إلى البعثة وعلى الصعيد الوطني، وافقت المنظمات غير الحكومية الدولية على أن تجتمع كل ثلاثة أشهر لتبادل وجهات النظر وتحليل المعلومات التي ترد بشأن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع وبالإضافة إلى ذلك، وقعت البعثة على اتفاق قدمته المنظمات الأعضاء في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، يتيح النقل التلقائي للبيانات ذات الصلة من قاعدة بيانات خاصة بالعنف الجنساني، يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ ومن شأن هذه المبادرات تعزيز تحليل الاتجاهات والأنماط ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني وتحسين تحديد البؤر الساخنة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم: (أ) ٢٠ دورة تدريبية بشأن تقنيات الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان؛ (ب) و ١٠ دورات تدريبية بشأن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتحقق منها؛ (ج) و ٣٠ دورة توعية بشأن حماية الطفل؛ (د) و ٣٠ دورة توعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني؛ (هـ) و ٢ ٤٩٥ زيارة للتوعية والاتصال بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، كلها لفائدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ (و) و ١٢ دورة توعية لجماعات نسائية وشبابية بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين	٥٤	(أ) دورة تدريبية (لصالح ٥٣٣ ٦ من المشاركين، من بينهم ٣٥٤ ٢ امرأة)
	١١	(ب) دورة تدريبية (لصالح أكثر من ٢٥٠ جهة فعالة معنية بحماية الطفل، تم التركيز فيها على الرصد والتحقق والتوثيق والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال)
	٥٦	(ج) دورة توعية (لصالح ٠١٣ ٧ من أعضاء المجتمعات المحلية، والقيادات المجتمعية والدينية، وأعضاء الجماعات المسلحة (٣٤٢ ١ امرأة، و ٦٧١ ٥ رجلاً))
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى وجود عدد أكبر من المتوقع من المشاركين
	٣٠	(د) دورة للتوعية
	٦٥٨	(هـ) زيارة للتوعية والاتصال
	٦	(و) دورات توعية للنساء والشباب من أعضاء المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية (وكلاء الشؤون الاجتماعية)
تنظيم كل مكتب ميداني قائم زيارتين ميدانيتين شهريا بهدف رصد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق منها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات	١٧٤	زيارة ميدانية
		إضافة إلى ذلك، أجرت البعثة ٣٧٣ زيارة لمرافق احتجاز، وأوفدت ٣٠ بعثة لتقصي الحقائق، وعقدت ٢٨٠ اجتماعا مع السلطات المحلية في جميع أنحاء البلد
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى ازدياد أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زاد الحاجة إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق منها
تنظيم ٦٠ بعثة ميدانية بهدف رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتحقق منها، بما في ذلك رصد ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة وانفصالهم عنها لاحقا والتحقق من ذلك	٦٦	بعثة ميدانية
عقد اجتماعات شهرية مع أطراف النزاع للدعوة إلى توقيع خطط عمل تلزمها باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال واستخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وإنشاء لجنة لرصد تنفيذ خطط العمل الموقَّعة	٤٦	اجتماعا
		مع قيادات وقادة الجماعات المسلحة في بانغي وبيراو وبوار وبريا وكاغا باندورو وباوا للدفاع عن حقوق الإنسان ووضع تدابير وقائية لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، ضمت الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الوطنية لأفريقيا الوسطى، والوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، وفصائل ائتلاف سيليكا السابق، وجماعات أنتي - بالاكا وفي ٣٠ أيار/مايو، وقعت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى خطة عمل لمنع أربعة انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال ووضع حد لها (تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ والقتل والتشويه؛ والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات)
تنظيم ٦ حملات للاتصال والتوعية بالتعاون مع الحكومة بهدف إعلام الجمهور بالخدمات المتاحة لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان	١٩	دورة توعية (لما مجموعه ٧٠١ ٥ مستفيد)

العنصر ٢: دعم العملية السياسية والمصالحة

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرح تدهور الحالة الأمنية وعودة الخطاب الطائفي والصراع الطائفي تحديات أمام الجهود الرامية إلى إيجاد حل للحالة السياسية في البلد. وقد قوض ذلك ثقة الشعب في الدولة وفي قوات الدفاع والأمن، وأدى إلى الاستقطاب على الساحة السياسية الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، استمرت مؤسسات الدولة الرئيسية، بما فيها الجمعية الوطنية، في أداء مهامها وواصلت المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المضي قدما. وخلال شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٨، اختتمت المبادرة الأفريقية جولتها الثانية من المشاورات مع الجماعات المسلحة الأربع عشرة المعترف بها التي قدمت مطالبها ومقترحاتها. وواصلت البعثة تعاونها مع المنطقة من أجل تعزيز اتساق واستمرار الانخراط في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش، بسبل منها تقديم الدعم لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ حديثا، الذي يشترك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة. وقدمت البعثة الدعم إلى اللجان الثنائية مع الدول المجاورة لمعالجة مسائل منها الترحال الرعوي، والتجارة والأمن في المنطقة، وبدأت العمل مع الحكومة على التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة التي يُتوقع أن تبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٤٨ - وعلى الصعيد المحلي، أعطت البعثة المتكاملة الأولوية للجهود الرامية إلى الدخول في حوار والتوسط في التوصل إلى اتفاقات سلام محلية، وإنشاء هياكل للسلام، والحد من العنف. ويسرت البعثة أكثر من ٢٥٠ اجتماعا ومشاورة مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك ممثلو الحكومة، والجهات الفاعلة الإقليمية، والسلطات المحلية، والجماعات المسلحة، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية، من أجل تشجيع الحوار السلمي، وتعزيز المصالحة، ودعم وجود الدولة في المناطق. وبذلت البعثة المتكاملة مساعيها الحميدة أيضا لتشجيع الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على وضع آليات حوكمة أشمل من أجل تهيئة بيئة مواتية أكثر لتحقيق التوافق الوطني والتقدم السياسي، وإن ظلت مشاركة النساء في الحوار الوطني الرسمي محدودة.

٤٩ - وإكمالا للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، دعمت البعثة التوسط في التوصل إلى ثمانية اتفاقات سلام محلية، هي بمثابة أطر للحد من العنف، وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية، وتيسير عودة المشردين، وتعزيز القدرات المحلية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وفي المناطق التي تم فيها التوقيع على اتفاقات، أي باتانغافو وبانغاسو وبريا، دعمت البعثة جهود السلطات المحلية من أجل إنشاء آليات للتنفيذ والرصد، مما عزز حرية التنقل، وأرسى الأسس لنزع السلاح، وأدى إلى الحد من العنف في المجتمعات المحلية الثلاثة. وساهمت البعثة أيضا في الحد من العنف بتنفيذ مبادرات للتخفيف من حدة النزاعات في ٤٠ بلدة وبتوفير فرص عمل عاجلة لصالح ٧٥٠ ٨ شابا، وبرامج للحد من العنف المجتمعي.

٥٠ - وعززت البعثة المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وشركاء آخرين لتنفيذ المشاريع السريعة الأثر. وهذه المشاريع دعمت مبادرات السلطات الحكومية المحلية والمجتمع المحلي الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. ونظمت البعثة أيضاً حلقات عمل للتشجيع على إنشاء آليات لإدارة النزاعات والتخفيف منها وتسويتها، أسفرت عن تعزيز هياكل السلام المحلية وتغيير المواقف وإيجاد حلول محلية للنزاع واستعادة العلاقات بين المجتمعات المحلية.

٥١ - وتسنى تعزيز قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بفضل التزام الدولة القوي بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخططها القطاعية، التي تهدف إلى إعادة نشر قوات دفاع وطني وأمن داخلي محترفة تكون تمثيلية من الناحية العرقية ومتوازنة من حيث المناطق. وقدمت البعثة المشورة والتوجيه إلى خلية تنسيق إصلاح قطاع الأمن في رئاسة الجمهورية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وواصلت العمل بصفتها جهة تنسيق للمساعدة الدولية المقدمة لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الممارسات المأمونة في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة. وتحققت إنجازات كثيرة يرد بيانها في الأطر التفصيلية المعروضة في هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، تقاعد أكثر من ٨٠٠ من أفراد قوات الأمن الداخلي خلال هذه الفترة، مما مهد السبيل لحملة تجنيد شاملة جديدة دعماً لتنفيذ خطة بناء وتطوير قدرات الشرطة والدرك وإدماج المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة، من أجل دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٢ - وفي ظل استمرار عدم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن عملية وطنية بشقيها المتمثلين في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بدء تنفيذ مشروع تجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واتبعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، نهجا جديدا للتوصل إلى اتفاقات ثنائية مع قيادات الجماعات المسلحة، دفع بعض الجماعات المسلحة، في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، إلى الإعراب عن استعدادها لنزع السلاح، والالتزام بالانضمام إلى العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. واستفاد عدد آخر من الجماعات المسلحة وأفراد المجتمع المحلي (٢٥ في المائة منهم نساء) من برامج البعثة للحد من العنف المجتمعي، مما أسهم في انخفاض العنف داخل الطوائف في جميع أنحاء البلد. وبينما تؤيد البعثة هذه الحلول المحلية، تواصل تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الجهات الفاعلة في الدولة لوضع خطة لإدماج عناصر الجماعات المسلحة المسرحين. وبهدف زيادة الضغط على أفراد الجماعات المسلحة لنزع سلاحهم، ودعم مكافحة الإفلات من العقاب، واصلت البعثة الاعتقالات التي تستهدف قادة محددين في هذه الجماعات.

٥٣ - وللمساعدة على مكافحة الإفلات من العقاب وعلى تعزيز المؤسسات القانونية، واصلت البعثة تقديم الدعم للدولة في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، والأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتعزيز النظام القانوني. فأُنشئت آليات للعدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، واتخذت الحكومة خطوة هامة نحو تفعيل اللجنة المعنية بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المقرر إنشاؤها، بتعيين ٢٥ عضواً في اللجنة التوجيهية المكلفة باقتراح مشروع قانون يحدد ولاية اللجنة. وأنجزت دراسات تقييمية لدعم وضع القوانين والأنظمة بغية ضمان استقلال السلطة القضائية. وأحرز تقدم كبير أيضا في التشغيل الفعلي للمحكمة الجنائية الخاصة: إذ تم تحسين قدرة القضاة والمسجلين والكتبة وأفراد الشرطة القضائية في مجالات الوعي بالمسائل الجنسانية؛ وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل؛ وتم تقديم المشورة والدعم لإجراءات التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة؛ وتم توفير الحماية لقضاة المحكمة.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو المصالحة والعملية السياسية الجامعة

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
زيادة في عدد المبادرات المتخذة للتخفيف من حدة النزاعات في مناطق التوتر الرئيسية بين الطوائف (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٩؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٧؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)	أُنجز. فقد نُفذت ١٤٦ مبادرة للتخفيف من حدة النزاعات في ٤٠ بلدة في المناطق المعرضة للعنف الطائفي دعماً لعمليات السلام المحلية ويعزى ارتفاع العدد إلى إيلاء الأولوية لمبادرات التخفيف من حدة النزاعات باعتبارها أداة رئيسية في الكفاح من أجل الحد من العنف في البلد، فضلا عن تحسين القدرات بتعيين ٥٢ مساعدا آخر لشؤون الاتصال المجتمعي لتوعية المجتمعات المحلية بالانضمام إلى مبادرات السلام المحلية في المكاتب الميدانية والقواعد العسكرية في جميع أنحاء منطقة العمليات
عدد مواقع التعدين التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة أو تفرض عليها ضرائب بصورة غير قانونية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: إنشاء خط أساس)	كان حوالي ١٠ مواقع تعدين في جميع أنحاء البلد تحت السيطرة الكاملة للجماعات المسلحة أو جماعات الدفاع عن النفس، إلا أنه لم يُنشأ خط أساس ملموس خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تدهور الحالة الأمنية
عدد مواقع التعدين التي تراقبها سلطات الدولة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)	اتخذت الحكومة خطوات أولية لمراقبة استغلال مواقع التعدين في خمسة مناطق: بيربيراتي وبودا وكارنو وغادزي ونولا. غير أنه كان من الصعب تقييم مدى قدرة السلطات على رصد العمليات في هذه المواقع

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية المنتظمة وتقديم الدعم والتوجيه إلى الحكومة تيسيرا لإجراء حوار بين الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الإقليمية، وذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية	٢٢٦	اجتماعا عقدت في ٩ مواقع في جميع أنحاء البلد مع ممثلي الحكومة والسلطات المحلية، فضلا عن محاوري كل منهما، بما في ذلك الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والجهات الفاعلة الإقليمية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم حملة تثقيف وتوعية في جميع المقاطعات الست عشرة بشأن دور المؤسسات الديمقراطية وإنشاء وتشغيل المؤسسات الدستورية؛ وتنظيم ٢٤ حلقة عمل لما مجموعه ٧٢٠ مشاركا لتعزيز تنسيق وأداء المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة النزاعات وتسويتها ولاستحداث الآليات؛	٥٧	حملة تثقيف وتوعية في ١٦ مقاطعة تستهدف نحو ٠٩٠ ٨ شخصا، من بينهم ٠٠٠ ٢ امرأة ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنسيق الجهود بين جميع عناصر البعثة وركائزها لدعم عمليات السلام المحلية
وتنظيم ١٢ حلقة عمل في ١٢ مقاطعة تستهدف المنظمات التي تعمل على دعم النساء و/أو الشباب من أجل تعزيز فهم المجتمعات المحلية للقضايا المتصلة ببسط سلطة الدولة، ودور المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وعودة السكان وحرية حركتهم، والتماسك الاجتماعي	٢٢	حلقات عمل بشأن مبادرات التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها استفاد منها ١٧٥ ٢ شخصا، منهم ٥٣٧ امرأة، أسفرت عن إنشاء ٦ هياكل للسلام، أي ٣ لجان محلية للسلام في بانغاسو وبريا وموباي؛ ولجنة للتوعية المجتمعية والسلام في زيميو؛ ولجنة محلية للمسنين في كاغا باندورو؛ ومنتدى للمجتمع المدني في بيراو، وهياكل غير رسمية أخرى تدعم اتفاقات السلام المحلية.
	٨	حلقات عمل تستهدف ٦٦٩ شخصا (نساء ورجالا) نُظمت بهدف دعم النساء و/أو الشباب وتحسين فهم المجتمعات المحلية للقضايا المتصلة ببسط سلطة الدولة، ودور المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وعودة السكان وحرية حركتهم، والتماسك الاجتماعي ويعزى انخفاض الناتج إلى أن البعثة أعطت الأولوية لدعم مبادرات التخفيف من حدة النزاعات في خضم التحديات الأمنية. وأشركت هذه المبادرات النساء بوصفهن عناصر فاعلة رئيسية في استراتيجيات التخفيف من حدة النزاعات
إجراء ٣٢ مشاورة محلية في ١٦ مقاطعة بشأن الأسباب الجذرية للعنف، دعماً لاستراتيجية المصالحة التي تقودها الحكومة والعمليات السياسية الديمقراطية	٥٦	مشاورة محلية أجريت في مختلف أنحاء أوبو وبامباري وباوا وبريا وبوار (بما في ذلك في بيسون وزوكومبو ويليوا) وبيراو وبيربيراتي وكاغا باندورو ونديلي ويعزى ارتفاع الناتج إلى تركيز البعثة على المناطق ذات الأولوية؛ ولأسباب أمنية ولوجستية، لم يتسن لها الوصول إلى بعض المقاطعات
عقد اجتماعين شهريين مع المجتمع الدولي، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتبادل المعلومات عن التطورات السياسية والأمنية، ووضع نهج تكاملية لتعزيز الاستقرار، وتقديم الدعم إلى الأمانة الدائمة لإطار المساءلة المتبادلة؛ وإجراء ٤ مشاورات مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار	٤٢	اجتماعا عُقدت قدمت البعثة الدعم لأنشطة الأمانة الدائمة لإطار المساءلة المتبادلة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وعقدت اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لتيسير وتنسيق التدخلات في جمهورية أفريقيا الوسطى ورصد تنفيذ الخطة الوطنية، وذلك بصفتها عضوا في الأمانة الدائمة
	٣٤	مشاورة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى اعتماد برنامج عمل المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، الذي استلزم إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإقليمية والجماعات المسلحة
توفير التدريب والتوجيه كل شهر بانتظام لأعضاء المؤسسات الدستورية التي سيتم إنشاؤها في الوقت المناسب	٥٩	دورة للتوجيه عُقدت في أوبو وبامباري وبانغي وباوا وبريا وبوار وبوسانغوا وبيراو وبيربيراتي وكاغا باندورو وندیلي ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة عدد المستفيدين إجمالا
تنظيم ٤٥ حملة تثقيف وإيجاد ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل عاجلة عن طريق استراتيجية لفئة الشباب والفئات الضعيفة الأخرى المعرضة للخطر، غير المؤهلة للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو برنامج الحد من العنف المجتمعي، بالتنسيق مع المشاريع السريعة الأثر	٥٢ ٨ ٧٥٠	حملة تثقيف فرصة عمل عاجلة ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود الأمنية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: إحراز تقدم نحو وضع وتنفيذ سياسةٍ أمنية وطنية شاملة واستراتيجيةٍ لإصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تنفيذ استراتيجية وطنية وخطط قطاعية لإصلاح قطاع الأمن (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: استراتيجية واحدة وخطتان)	أُنجز: كان تنفيذ الاستراتيجية لا يزال جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتم التصديق على خطة لقطاع الدفاع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وكانت بقية الخطط القطاعية قيد الإعداد. وكان تنفيذ الخطة القطاعية وخطة عمل لإدماج تكافؤ الجنسين في إصلاح قطاع الأمن اعتُمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لا يزال جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
عدد السياسات والتشريعات التي جرى إعدادها وتنفيذها من أجل إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وتعزيز المؤسسات المعنية بإدارة قطاع الأمن (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)	أُنجز: وُضع ما مجموعه ٥ سياسات وتشريعات: (أ) خطة للدفاع الوطني؛ (ب) مشروع قانون للبرمجة العسكرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣؛ (ج) خطة لإعادة نشر قوات الأمن الداخلي؛ (د) مرسومان بشأن تنظيم وعمل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومقر قيادتها. وكان تنفيذ الاستراتيجية لا يزال جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وتُعزى زيادة عدد السياسات والتشريعات التي سُنت إلى استعداد الحكومة لإنفاذ التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني وإعطاء الأولية لها وإلى تعاونها التدريجي مع البعثة المتكاملة في هذا الصدد
عدد أفراد قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) الذين جرى اختيارهم وفرزهم وتدريبهم (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧؛ لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠٠)	أُنجز: فقد تم اختيار وفرز ٥٠٠ من أفراد قوات الأمن الداخلي وبدأ تدريبهم. ويعزى تأخر بدء التدريب إلى التأخر في إنجاز الفحص الطبي للمرشحين وفحص سوابقهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في عدد عناصر قوات الأمن الداخلي والمقاتلين السابقين الذي جرى التحقق منهم (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٩ ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٦٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٤٥ ٣)	أُنجز: فقد تم التحقق من ٨٣٨ ٣ من أفراد قوات الأمن الداخلي والمقاتلين السابقين والتحقق منهم (١٧٩ ١ من أفراد الشرطة و ٠٥٨ ٢ من أفراد الدرك و ٦٢١ من المقاتلين السابقين)
زيادة في عدد الهياكل الأساسية لإدارة المخزونات من أجل تخزين الأسلحة والذخيرة على نحو آمن وفقا للمعايير الدولية (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠)	أُنجز: هناك في المجموع ٢٣ مرفقا لتخزين الأسلحة و/أو الذخائر تستخدمها قوات الدفاع والأمن الداخلي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم في إنشاء مجلس الأمن الوطني (المجلس الأعلى للأمن الوطني) وتعزيز الخلية الوطنية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن في رئاسة الجمهورية عن طريق تشارك كبار المستشارين في المواقع وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع ممثلي الوزارات؛ وإسداء المشورة بشأن السياسة العامة، وتقديم المساعدة التقنية والتوجيه؛ وتوفير حد أدنى من الدورات التدريبية النصف سنوية في مجال التنسيق بين الجهات المانحة، وتخطيط السياسات، وإدارة تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن، وعقد ١٠ اجتماعات وتنظيم ٥ دورات تدريبية وإجراء ٥ مشاورات	أُنجز جزئياً	قدمت البعثة الدعم إلى وزارة الدفاع في جهودها لوضع مشروع قانون بشأن إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني وتشغيله، وقدمت الدعم للجمعية الوطنية، لا سيما لجنة الدفاع والأمن واللجنة القانونية، في متابعة القانون واعتماده. واعتمد القانون أخيرا في الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٨
	٢٠	اجتماعا عُقد مع ممثلي الوزارات وتم إسداء المشورة إليهم فيما يخص خلية تنسيق إصلاح قطاع الأمن في رئاسة الجمهورية
	٣	دورات لبناء القدرات/دورات تدريبية نُظمت دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك حلقة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن والمسائل الجنسانية في إطار خطة العمل للمسائل الجنسانية
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى رغبة ركيزة إصلاح قطاع الأمن في آلية التنسيق الوطنية لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والمصالحة الوطنية في استئناف اجتماعات التنسيق مع البعثة المتكاملة دعماً لوضع خطط عمل قطاعية
تنسيق المساعدة الدولية عن طريق الاضطلاع بدور أمانة أفرقة التنسيق بين الشركاء من أجل إصلاح قطاع الأمن وقطاع الدفاع وإصلاح الشرطة	نعم	فقد شاركت البعثة في قيادة أفرقة التنسيق الدولية لقوات الدفاع وقوات الأمن الداخلي، مع شرطة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وساهمت في منتديات التنسيق الخارجي لوضع وتنفيذ عملية إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والخطة الوطنية الحكومية للإنعاش وبناء السلام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بناء قدرات لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية لسن القوانين وممارسة الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، بتوفير المشورة السياساتية، والمساعدة التقنية، وحلقات العمل التدريبية، على نحو ما تطلبه السلطات	أنجز جزئياً	رغم أن البعثة لم تتمكن من تنظيم الأنشطة المقررة مع لجنة الدفاع والأمن بسبب التغيرات الطارئة على المكتب السياسي للجمعية الوطنية، فإن أعضاء البرلمان المنتمين إلى اللجنة شاركوا في الاجتماعات الأسبوعية، وفي حلقات العمل المنظمة لدعم ركيزة إصلاح قطاع الأمن في آلية التنسيق الوطنية لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن/المصالحة الوطنية وقامت البعثة المتكاملة بتيسير حلقتي عمل إضافيتين لجهتي تنسيق وزاريتين لجهود إصلاح قطاع الأمن بشأن مبادئ إصلاح قطاع الأمن وعملياته وآليات رصده وتقييمه
تنظيم دورة تدريبية بشأن الأمن الوطني وإصلاح قطاع الأمن لصالح المجتمع المدني، والصحافيين، وقوات الأمن الداخلي، والمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم ممثلو البرلمان	نعم	ساعدت البعثة ركيزة إصلاح قطاع الأمن في آلية التنسيق الوطنية لجهود إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن/المصالحة الوطنية في إعداد وتنظيم حلقة عمل تدريبية للجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية لدعم وضع خطط عمل قطاعية لإصلاح قطاع الأمن
تنظيم حلقات عمل شهرية مع الحكومة بشأن صياغة القوانين الداخلية المتصلة بإعادة هيكلة قوات الأمن الداخلي، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع التشريعات بوجه عام	نعم	قدمت البعثة التوجيه الاستراتيجي والتقني بانتظام عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم حلقات عمل وطنية بشأن ركيزة إصلاح قطاع الأمن في آلية التنسيق الوطنية لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن/المصالحة الوطنية، للجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية، ووزارتي الدفاع والأمن الداخلي، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والشركاء الثنائيين الرئيسيين، من أجل تيسير وضع السياسات والتشريعات الرئيسية وتنفيذها
اختيار ٢٥٠ من أفراد الشرطة و ٢٥٠ من أفراد الدرك، وفرزهم وتدريبهم، وعقد ١٢ اجتماعا لتقديم المشورة التقنية دعما لتنفيذ خطة بناء وتطوير قدرات أفراد الشرطة والدرك	٥٠٠	من الضباط تم فرزهم (من بينهم ١١٦ أنثى) وبدأ التدريب في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وكان جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
	٣٥	اجتماعا ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاجتماعات الإضافية اللازمة لضمان التنسيق الكامل لشؤون ٥٠٠ موظف مقرر اختيارهم لدعم تنفيذ خطة التطوير
عقد اجتماعات دورية أسبوعية واجتماعات أفرقة عاملة شهرية بغية تقديم مساعدة تقنية إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فور إنشائها، في ما	نعم	تم عقد اجتماعات أسبوعية وشهرية وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ خريطة الطريق لتفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
يتصل بالامتثال للمعاهدات الدولية لنزع السلاح، ومنها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (المعتمدة في عام ١٩٨٠؛ والمعدلة في عام ٢٠٠١)		وشملت هذه المساعدة تنسيق زيارة تقييم في إطار الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة وتقديم الدعم المالي لإجرائها؛ وحلقة عمل نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
		وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة إلى اللجنة الوطنية لعقد مؤتمر إقليمي معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: وقد شارك في المؤتمر ممثلون من المنطقة، إلى جانب شركاء وطنيين ودوليين وتبادلوا أفضل الممارسات الإقليمية من أجل الاسترشاد بها في جملة أمور منها وضع استراتيجية وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
تشييد و/أو إصلاح ٢٠ مرفقا لتخزين الأسلحة والذخائر	٢٣	مشروعا متخصصا للهياكل الأساسية لتخزين أسلحة و/أو ذخائر قوات الدفاع والأمن الداخلي (١١ مرفقا تم إصلاحها، و ٧ مرافق تم إنشاؤها، و ٥ هياكل أساسية قابلة للنقل لتخزين الأسلحة والذخائر تم نشرها في بامباري وبانغي وبوار)
عقد ٦ اجتماعات للجنة التوجيهية لتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وتدريب ٧٥ من أفراد قوات الأمن الداخلي	٦	اجتماعات للجنة التوجيهية
		تدريب أفراد قوات الأمن الداخلي على إدارة الترسانات وحفظ الذخيرة، إلى جانب ٥٦ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى
	٤٠	ويعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في وضع الصيغة النهائية لخطة إعادة نشر قوات الأمن الداخلي، وفي تجنيد أفراد الشرطة والدرك. وإضافة إلى وضع الصيغة النهائية لخطة الدفاع الوطني، وفرت البعثة التدريب المناسب للقوات المسلحة
توفير التدريب لما يبلغ ٤٢٠ من أفراد الشرطة والدرك (٣ وحدات متخصصة يضم كل منها ١٤٠ فردا) لتمكينهم من اكتساب الحد الأدنى من القدرات العملياتية اللازمة لتولي مهام الشرطة الأساسية، بما فيها الحراسة الثابتة ومهام الحماية في بانغي، وكذلك التحقيق في الجرائم الخطيرة	٢٦٧	فردا من أفراد الشرطة والدرك (بما في ذلك وحدتان متخصصتان يضم كل منهما ٣٠ فردا)
		ويعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد أفراد الشرطة والدرك المجهزين على النحو الملائم لتلقي التدريب

الإنجاز المتوقع ٢-٣: إحراز تقدم نحو وضع وتنفيذ برنامج شامل وتدريجي لنزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وفي حالة المقاتلين الأجانب، إعادتهم إلى الوطن

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
زيادة في عدد الأفراد المنتسبين حديثا إلى الجماعات المسلحة المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (٢٠١٦/٢٠١٥: ٠١٢ ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣١٢ ١؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٠٠٠ ٧)	من خلال المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي قام رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بإطلاقه رسميا، نُزع سلاح ما مجموعه ٤٣٩ من المقاتلين وتم تسريحهم وتزويدهم بمجموعات من مستلزمات إعادة الاستيعاب لتلبية الاحتياجات الأساسية لمدة شهرين في انتظار بدء عنصر إعادة الإدماج من البرنامج وتولت وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذ عنصر إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين الـ ٤٣٩ بدعم من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وفي غياب اتفاق سياسي شامل، لم يبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ البرنامج الوطني التقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي اعتمدته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
زيادة في عدد الأفراد المنتسبين حديثا إلى الجماعات المسلحة غير المؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في مشاريع الحد من العنف المجتمعي (٢٠١٦/٢٠١٥: ٥٥٦ ٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠٠٠ ٣ آخرون؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٠٠٠ ٥ آخرون)	أُنجز: شارك ما مجموعه ٢٨٣ ٦ من المستفيدين الجدد في مشاريع الحد من العنف المجتمعي في ثمانية مواقع، بما في ذلك أفراد من المجتمعات المحلية وأفراد مرتبطون بالجماعات المسلحة وأفراد الجماعات المسلحة غير المؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن
عدد المقاتلين الأجانب في الجماعات المسلحة الذين أعيدوا إلى أوطانهم (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥٠٠)	في غياب اتفاق سياسي شامل، لم يبدأ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولم تكن طرائق الإعادة إلى الوطن متاحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
نزع سلاح ٠٠٠ ٧ مقاتل وتسريحهم وفرزهم وفقا لمعايير الأهلية المحدَّدة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتصميم وتنفيذ ٢٠ مشروعا لإعادة استيعاب المقاتلين المسرحين في مجتمعاتهم المحلية لدى عودتهم إليها قبل الاشتراك في عنصر إعادة الإدماج الأطول أجلا من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٤٣٩	من المقاتلين السابقين جرى فرزهم ونزع سلاحهم وتسريحهم وتزويدهم بمجموعات من مستلزمات إعادة الاستيعاب لتلبية الاحتياجات الأساسية لمدة شهرين ويعزى انخفاض الناتج إلى بدء تنفيذ البرنامج التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي استوعب مجموعة أصغر من المقاتلين، وعنصر إعادة الاستيعاب المقابل له في البرنامج. وفي غياب اتفاق سياسي شامل، لم يبدأ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبالتالي لم تنطبق طرائق تنفيذ الجزء المتعلق بإعادة الاستيعاب من البرنامج العام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وضع استراتيجية للحد من العنف المجتمعي لصالح المقاتلين غير المؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنفيذ ٢٠ مشروعا للحد من العنف المجتمعي لفائدة ٠٠٠ ٥ شخص، بينهم مقاتلون غير مؤهلين وأفراد من المجتمع المحلي	٦ ٢٨٣	مستفيد (٢٥ في المائة منهم نساء) وجاء ١٨٦ ٥ من هؤلاء المشاركين من سبعة مواقع خارج بانغي وفي بانغي، شارك ٠٩٧ ١ مستفيدا في البرنامج، الذي نفذته البعثة المتكاملة، في إطار شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية محلية. وممن استفادوا من البرنامج العناصر المرتبطة بجماعات الدفاع عن النفس في حي PK-5، وائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا ويعزى ارتفاع الناتج إلى توسيع نطاق البرامج لتشمل البؤر الساخنة والمناطق التي شهدت نزاعات، بما في ذلك باتانغافو وبانغاسو وكابو
عقد ١٢ اجتماعا مع الأطراف المعنية بهدف تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني في وضع خطة وطنية لإدماج نحو ٥٠٠ ١ من الأفراد المسرحين من الجماعات المسلحة في مؤسسات الأمن الداخلي والإدارة المدنية	١٤	اجتماعا واصلت البعثة تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني في وضع خطة إدماج وطنية تكون متسقة مع الأولويات الوطنية ونتائج المفاوضات السياسية في إطار المبادرة الأفريقية، من خلال اجتماعات الفريق العامل المعني بالإدماج ومجموعة الشركاء الدوليين، واللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى وجه التحديد، عقد الفريق العامل المعني بالإدماج ست جلسات لإعداد مقترحات استراتيجية بهدف وضع إطار وطني للإدماج. وخلال المناقشات، أوصى الفريق العامل بأن يخصص ما بين ٨ و ١٠ في المائة من حصص التجنيد في قوات الدفاع والأمن للأفراد المسرحين من الجماعات المسلحة. وحصة ١٠ في المائة، التي من المرجح أن تعتمدها اللجنة الاستشارية للمتابعة، تبلغ ٠٨٧ ١ من المقاتلين السابقين الذين من المقرر إعادة إدماجهم وتوزيعهم على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (٤٩٢)، والشرطة (١٧٥)، والدرك (١٧٥)، والجمارك (٤٠)، وحرس المياه والغابات (١٦٠)، ودوائر السجون والإصلاحيات (٤٥) وقدمت البعثة المتكاملة الدعم لعقد سبعة اجتماعات للجنة الاستشارية للمتابعة، حيث تم تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني، بما في ذلك خطة لإدماج ٢٣٢ من العناصر المسرحين في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في إطار المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وإضافة إلى ذلك، تولت البعثة تنظيم ورئاسة سبعة اجتماعات لمجموعة الشركاء الدوليين من أجل تبادل المعلومات وتنسيق الجهود الرامية إلى النهوض ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعملية إدماج عناصر الجماعات المسلحة في مؤسسات الدفاع والأمن والدولة
التخلص على نحو آمن بنسبة ١٠٠ في المائة من الأسلحة والذخيرة غير الآمنة والقديمة التي جُمعت خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	١٠٠ في المائة	جُمعت ٣٦١ قطعة سلاح و ٣٧٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٢٢٠ ٥ من ذخائر الأسلحة الصغيرة وتم تخزينها بأمان أو تدميرها في بامباري وبانغي وباوا وبوار وبيراو وكاغا باندورو وكوي أثناء المشروع التجريبي الوطني

الإنجاز المتوقع ٢-٤: تحسين استقلالية مؤسسات سيادة القانون والقدرة على مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في تنفيذ الشرطة الوطنية والدرك عددا من العمليات المحددة الأهداف، بالاشتراك مع البعثة المتكاملة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥)	نفذ ما مجموعه ١٣ عملية مشتركة: يعزى انخفاض عدد العمليات التي تحققت إلى بطء نشر قوات الشرطة والدرك الوطنية عما كان متوقعا
زيادة في عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧٥)	أُنجز: حوكم ما مجموعه ١٠٣ من الأفراد خلال جلسات المحاكمة الجنائية لمحكمتي الاستئناف في بانغي وبوار، وأدين ٩٢ منهم
عدد معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)	صدقت الحكومة على معاهدة واحدة، وهي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، الممتثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك معايير تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)	أُنجز: ٨ آليات تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على النحو التالي: (أ) ضمان عدم التكرار؛ (ب) تفعيل الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بمنع الجرائم الفظيعة، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، والبحث عن الحقيقة؛ (ج) اللجنة التوجيهية لإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المقرر إنشاؤها؛ (د) استعراض المرسوم الذي يحكم الرقابة الداخلية في قوات الأمن الداخلي من أجل ترشيد هياكلها واستيعاب إجراءات لتقديم الشكاوى من سوء السلوك، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان؛ (هـ) تمخض الحوار الرفيع المستوى بين الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الوزراء بشأن آليات العدالة الانتقالية عن اتخاذ ترتيبات متفق عليها لاعتماد مصفوفة استراتيجية مستمدة من الخطة الوطنية للإنعاش وتوطيد السلام؛ (و) دعم آليات لصالح مبادرات السلام

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	المحلية؛ (ز) إنشاء اللجنة التوجيه واعتماد ميزانيتها؛ (ح) إطلاق حملة عن الحقيقة والعدالة غطت ٨ مقاطعات وجميع المناطق في بانغي
عدد القوانين والأنظمة الداخلية المعتمدة لضمان استقلال القضاء (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)	في حين لم تُعتمد أية قوانين أو أنظمة لضمان استقلال القضاء، أعدت البعثة وقدمت دراسة تقييمية وتوصيات من أجل إرساء أسس العمل المستقبلي في هذا المجال. وشرع رئيس محكمة النقض في إجراء حوار مع السلطات الوطنية المعنية من أجل الحصول على دعمها لعملية الإصلاح ولعقد حلقة عمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تحديد القوانين والأنظمة التي ينبغي تعديلها أو اعتمادها فيما يتعلق باستقلال القضاء
عدد التحقيقات الأولية التي ينجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة وتحال إلى قاضي التحقيق (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)	لم تنجز تحقيقات المحكمة الجنائية الخاصة: إذ على الرغم من أن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات قد اعتُمدت لم تُنشأ وحدة الشرطة القضائية الخاصة ولم تُدرب. وقد طعن رئيس الجمهورية في الاختيار الأول لمحققي المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وأعاد الأمر إلى لجنة الاختيار، ولم يعيَّن محققو المحكمة في نهاية المطاف إلا في شباط/فبراير ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لم تُعتمد إلا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، بل وصدرت في وقت لاحق، لم تبدأ التحقيقات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٨

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنفيذ ١٢ عملية مشتركة محددة الأهداف مع الشرطة والدرك ترمي إلى القبض على مجرمين بارزين، بينهم زعماء أو كبار قادة الجماعات المسلحة	١٣	عملية مشتركة خلال هذه العمليات المشتركة، أجري التحقيق مع مجرمين بارزين، بينهم كبار قادة الجماعات المسلحة. وأسفرت عمليات أخرى عن اعتقال ٨٢ مجرما، منهم ٣ مجرمين يُعتبرون بارزين في منطقتَي بريا وكاغا باندورو، ومصادرة مئات القطع من الأسلحة المحلية الصنع ومن الأسلحة التجارية (مع الآلاف من مختلف أنواع الذخيرة)، بما في ذلك قنبلة يدوية هجومية واحدة وقذيفتين وصاروخين
تقديم الدعم لحملة اتصال على نطاق البلد، تشمل إجراء مشاورات وطنية، وتقديم الدعم في وضع استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية	نعم	دعمت البعثة إنشاء اللجنة التوجيهية التي ستقود مشاورات بشأن لجنة الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة المقرر إنشاؤها وقد أُنشئت اللجنة بمرسوم رئاسي صدر نتيجة لحملة التوعية التي جرت على نطاق البلد. وأتاحت هذه الحملة فهماً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		متزايداً لآليات العدالة الانتقالية وأدت إلى تعزيز المشاركة والشمولية وامتلاك زمام الأمور
(أ) تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية لضباط الشرطة القضائية والمدعين العامين وقضاة التحقيق من المحكمة الجنائية الخاصة في مجال التحقيق والمقاضاة والمحاكمة على الجرائم الخطيرة؛ (ب) تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية لقضاة المحكمة في مجال القانون الجنائي الدولي وحماية الضحايا والشهود؛ (ج) تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لكتبة المحكمة في مجال إدارة المحاكم؛ (د) تنظيم ٤ حلقات عمل للسلطات القضائية بالمحاكم الوطنية وبالمحكمة الجنائية الخاصة في مجال استخدام المعلومات التي تجمعها البعثة بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	١	حلقة عمل	يعزى انخفاض الناتج إلى التأخير في تعيين ضباط الشرطة القضائية. وبدلا من ذلك، نظمت البعثة دورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع لضباط الشرطة القضائية وكتبة المحكمة الجنائية الخاصة في مجالات الوعي بالشؤون الجنسانية، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والجرائم الدولية، والتحقيق في الجرائم الجماعية، وحماية الضحايا والشهود
	١	حلقة عمل	يعزى انخفاض الناتج إلى جمع حلقات العمل الأربعة في دورة تدريبية مدتها ثمانية أيام لفائدة ٩ من قضاة المحكمة الجنائية الخاصة و ٢ من القضاة والمدربين، بمن فيهم امرأتان، من المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، وذلك بسبب القيود اللوجستية
	لا	حلقات عمل	نُظمت حلقات العمل، ولكن إدارة المحكمة أرجأتها في نهاية المطاف، لأن اختصاصات ومسؤوليات كتبة وأمناء المحكمة الجنائية الخاصة كانت قيد الإعداد
	لا	حلقات عمل	لم تُعقد أي حلقات العمل بسبب التأخير في تعيين ٢٠ من ضباط الشرطة القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة وحالات التأخير في وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بشأن تبادل المعلومات والتعاون بين المحكمة والبعثة، التي كانت لا تزال في مرحلة الصياغة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
توفير الأمن والحماية على مدار الساعة للقضاة وللشهود في المحكمة ولمباني المحكمة، وبناء قدرات الموظفين الوطنيين الذين يوفرون الأمن	نعم	بدأ توفير خدمات الأمن والحماية المباشرة على مدار الساعة في تشرين الأول/أكتوبر للمباني المؤقتة ومساكن القضاة الدوليين ونُقل قضاة التحقيق الوطنيون إلى داخل المنطقة الأمنية التي وافقت عليها الأمم المتحدة، حيث تقوم فرقة العمل المشتركة في بانغي بتوفير الأمن لمساكنهم وخدمات الحماية الشخصية لهم	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وأُجري التقييم الأمني للمباني التي ستكون دائمة في المستقبل؛ وظلت عملية شراء المعدات الأمنية مستمرة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
		وواصلت البعثة دعم عملية وضع إطار لحماية الشهود. فقد جرى نشر مستشار لشؤون حماية الضحايا والشهود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكانت هناك شراكة قيد الإعداد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لبناء قدرة المحكمة في هذا الصدد
		ومن أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين من مقدمي خدمات الأمن، قامت قوة العمل المشتركة في بانغي بتدريب ٦٠ فردا اختيروا من أفراد الشرطة الوطنية والدرك على تقنيات وأساليب التدخل، بالإضافة إلى حماية الشخصيات الرفيعة المستوى، وذلك من أجل توفير الأمن لمسؤولي الدولة في المستقبل
إسداء المشورة التقنية إلى ٥ قضاة ورؤساء قلم وطنيين و ٦ قضاة ورؤساء قلم دوليين في شكل دعم يقدمه خبراء فنيون في مجالات القانون والميزانية والإدارة	٤	قضاة وطنيين
	٦	قضاة دوليين
	١٠	رؤساء قلم وطنيين
عقد اجتماعات شهرية لإعداد مرسوم مشترك بين الوزارات يضمن معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والقوات المسلحة كضحايا في المقام الأول، وسنّ تشريعات وطنية من أجل حماية الأطفال ووضع إجراءات ومبادئ توجيهية بشأن مشاركة الأطفال في عملية العدالة الانتقالية باعتبارهم ضحايا وشهودا وجناة	١٢	من الاجتماعات في مجال الدعوة عُقدت مع وزارة العدل وأعضاء النيابة العامة والشرطة الوطنية والدرك أسفرت عن إطلاق سراح سبعة أطفال كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة
	١	نظمت وزارة العدل حلقة عمل بالتعاون مع وزارة الأسرة والمرأة وحماية الطفل لصياغة إطار عمل لحماية الأطفال الذين ألقي القبض عليهم وهم في صفوف الجماعات المسلحة
تقديم الدعم في التحقيقات والمحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الخاصة والهيئات القضائية العادية من خلال ٢٠ اجتماعا يعقدها الفريق العامل المعني بالمحاكمات البارزة الذي تقوده البعثة	لا	قدمت المحكمة الجنائية الدولية طلبات للدعم: لم تبدأ المحكمة الجنائية الخاصة التحقيقات والمحاكمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير
		ومع ذلك، عقد الفريق العامل المشترك المعني بالمحاكمات البارزة اجتماعات أسبوعية لتحليل وتصنيف وحفظ المعلومات التي تم جمعها بشأن الأفراد الذين يشتبه في أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو شاركوا في ارتكابها والذين يمكن مقاضاتهم أمام المحاكم الوطنية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة

العنصر ٣: إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها لدعم إعادة سلطة الدولة وسيادة القانون إلى نصابهما كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أُحرز تقدم في هذا المسعى على الرغم من التحديات التي يطرحها تدهور الحالة الأمنية، وهو ما سيشكّل عاملا باعثا على التفاؤل داعما للجهود الرامية إلى الحد من نفوذ الجماعات المسلحة في الفترات المقبلة. وقُدم الدعم لزيادة وجود المؤسسات القضائية خارج بانغي ولبناء القدرات اللازمة لتمكينها من العمل بفعالية دعماً لسيادة القانون. ومع ذلك، تعذّر على عدة محاكم وسجون في الأقاليم بدء عملياتها في المواعيد المقررة بسبب استمرار الهجمات وأعمال النهب، مما جعل من الصعب على القضاة وكتبة المحاكم والموظفين المدنيين في السجون الالتحاق بمواقع عملهم. وعلى الرغم من التحديات الأمنية، لاحظت البعثة حدوث انخفاض عام في حوادث السجون الخطيرة، فشرعت، بالتعاون مع الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية استقدام موظفي السجون المدنيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وعقدت دورات تدريبية في مجال أمن السجون وإدارتها لصالح القوات المسلحة وموظفي السجون المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم المشورة التقنيَيْن للقضاة وكتبة المحاكم فيما يتعلق بالقواعد واللوائح التي تحكم النظم القانونية الوطنية والدولية على حد سواء.

٥٥ - وأحرزت البعثة تقدما في دعمها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة التي وضعتها الحكومة. فقد قُدمت المساعدة إلى مؤسسات الدولة لتوسيع نطاق شرعيتها في جميع أنحاء البلد وتحسين قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وفي هذا الصدد، وضعت البعثة استراتيجية لتدريب السلطات المحلية وإيفاد أفرادها وإعادة إيفادهم في جميع أنحاء البلد. وجرى تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجال ممارسات الإدارة العامة والاختصاصات الحكومية الأساسية، وجرى نشر أغلبية حكام المقاطعات ونوابهم حكام المقاطعات في دوائرهم. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يلي: تخصيص موارد لـ ٨٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، استهدف ٢٧ مشروعا منها إعادة بسط سلطة الدولة من خلال تحسين الهياكل الأساسية الإدارية في جميع أنحاء البلد وضمان تهيئة ظروف العمل المناسبة لموظفي الخدمة المدنية المعيَّنين حديثاً، بالنظر إلى مستوى الأعلى من المتوقع لقدرة الدولة الذي تحقق خلال هذه الفترة؛ ونُفّذ ٥٨ مشروعاً لتشجيع التنمية المجتمع المحلي وحمايته من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية المحلية الأساسية والمشاركة بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية على نطاق أوسع.

٥٦ - وقد تبيَّن من عملية مسح، قادتها عدة وزارات حكومية بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، أن أكثر من ٥٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية الذين تم إيفادهم قبل أزمة عام ٢٠١٣ قد أعيد إيفادهم. بالإضافة إلى ذلك، تولى ١٠٠ في المائة من حكام المقاطعات مناصبهم وكان ٧١ في المائة من نواب حكام المقاطعات يشغلون مناصبهم في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومع ذلك، ظلت استدامة عمليات الانتشار هذه تمثل تحديا، وواجه الموظفون في ظلها مخاطر أمنية كبيرة فضلا عن سوء أحوال المعيشة والعمل خارج بانغي. وخلال تلك الفترة، أُنشئت لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لتوفير إطار للتنسيق المتبادل واتخاذ القرارات والرصد بشكل مشترك بشأن إعادة بسط سلطة الدولة على الصعيد الاستراتيجي.

٥٧ - وقد أُحرز تقدم كبير في دعم بناء القدرات ونشر قوات الأمن الداخلي في جميع أنحاء البلد. فقد زودت البعثة القوات بمشورة تقنية مكثفة وتوجيه استراتيجي بشأن الأنشطة الشرطية الرئيسية، فضلا عن التدريب والتوجيه بشأن السياسات واللوائح، بما في ذلك مدونة الأخلاقيات، ومشاركة المرأة، والقيادة. كما دعمت البعثة القيام بزيادة كبيرة في وجود مخافر الشرطة وأفرقة الدرك، ويتحقق ذلك جزئيا من خلال توفير بنية تحتية محسَّنة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي. ودعمت البعثة تدريب المجنّدين في صفوف الشرطة وقوات الدرك في أكاديمية الشرطة الوطنية وأكاديمية قوات الدرك الوطنية الواقعتين في بانغي استعداداً لإيفادهم إلى الوحدات المشكَّلة المنتشرة في جميع أنحاء البلد، ومن ثم زيادة تعزيز إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تحسين وجود وأداء المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون وفقا لمبادئ سيادة القانون

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
زيادة عدد المحاكم التي أعيد فتحها والتي باتت تعمل (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٧)	أعيد افتتاح ما مجموعه ١٦ محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف من أصل ٢٧ محكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يعزى انخفاض العدد إلى تدهور الحالة الأمنية، مما حال دون إعادة إيفاد الموظفين القضائيين في المقاطعات الشمالية والشرقية وأدى إلى إغلاق المحاكم في بامباري
زيادة مجموع عدد جلسات المحاكمات الجنائية التي عقدتها محاكم الاستئناف الثلاث (٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)	عُقد ما مجموعه جلستا محاكمتين جنائيتين، الأولى في محكمة الاستئناف في بوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والثانية في محكمة الاستئناف في بانغي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨ يعزى انخفاض العدد إلى تدهور الحالة الأمنية في بامباري، حيث مُنع عقد جلسة محاكمة جنائية في محكمة الاستئناف
زيادة عدد العناصر الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء القلم) المدربين والمنتشرين في أماكن ولاياتهم القضائية والعاملين (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)	أُنجز. فقد حصل ما مجموعه ١٠٠ من القضاة ورؤساء الأقلام على التدريب وبدأوا مهامهم (يشمل ٣٩ منهم عيُنوا في محاكم خارج بانغي) بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وكان تتبع التطورات في هذا الصدد ينطوي على صعوبات مردها التحديات الأمنية المتواصلة التي أدت إلى إعادة انتشار القضاة المعيّنين
زيادة عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الموجودين في القوة العاملة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٩٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٩١)	وصل العدد إلى ما مجموعه ١٠٥ من موظفي السجون المدنيين، ٥٠ موظفا منهم تم إيفادهم إلى القطاعات. ويُعزى انخفاض العدد أساساً إلى أوجه التأخر في عمليات استقدام ١٥٠ من موظفي السجون المدنيين بسبب الأوضاع الأمنية في بانغي وبامباري. غير أن البعثة قامت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في عملية استقدام ١٥٠ موظفا إضافيا من موظفي السجون المدنيين، وهي عملية كانت قيد التنفيذ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد حوادث السجون، بما في ذلك حالات الهروب (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٦٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣٠)	أُنجز: سُجِّلت ٨٩ حادثة خطيرة، من بينها ٧١ حالة هروب
زيادة عدد السجون التي أعيد فتحها في المناطق الواقعة خارج بانغي (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١١)	أعيد فتح ما مجموعه ٣ سجون في مناطق تقع خارج بانغي، أغلق سجن واحد منها (بامباري) مؤقتاً بسبب تدهور الحالة الأمنية. ونتيجةً لذلك، بلغ العدد الإجمالي للسجون التي أعيد فتحها خارج بانغي خمسة سجون (نولا وبوار ومباكي وبوسمبيلي وبربراتي)، مع مراعاة أن سجن بانغاسو نُهب وأُغلق خلال سنة الأداء السابقة
	وكانت أعمال الإصلاح جارية في ٥ سجون إضافية في بريا وكاغا باندورو وأوبو وبوسانغوا وباوا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض العدد في المقام الأول إلى التأخير الذي نجم عن الحالة الأمنية الهشة والهجمات وأعمال النهب في هذه المناطق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إصلاح وبناء وتجهيز ٤ محاكم و ٤ سجون وتوفير الدعم اللوجستي إلى وزارة العدل في نقل موظفي المحاكم إلى المحاكم التي أعيد فتحها ومن أجل جلسات المحاكم المتنقلة	١	المحكمة الابتدائية في سيبوت يعزى انخفاض الناتج إلى الظروف الأمنية غير المواتية في البلد وإلى تعدُّد سرقات المعدات والمواد من مواقع البناء، مما أدى إلى تعطيل العمل. ومع ذلك، بدأت عملية إصلاح للمحكمة في بيراو، وكانت خطط تنفيذ مشروعي إصلاح إضافيَيْن في انتظار موافقة السلطات المعنية بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
	٤	سجون (في بامباري وبوسمبيلي وبوسانغوا وباوا) بالإضافة إلى ذلك، جرى توفير الدعم في مجال النقل لوزارة العدل للأغراض التالية: (أ) عمليات إعادة الانتشار؛ (ب) البعثات القضائية؛ (ج) عمليات النشر
١٢ يوما من حلقات العمل التدريبية التي نظمت بشأن طائفة متنوعة من المواضيع المتصلة بالعدالة الجنائية وقضاء الأحداث لفائدة ٣٠ من القضاة وموظفي المحاكم الذين قاموا بعد ذلك بتدريب ٦٠ من القضاة والكتبة القضائيين	١٥	يوما
	٩٥	من القضاة وموظفي المحاكم شملت حلقات العمل التدريب على إدارة الأدلة لفائدة ٣٧ من القضاة وأمناء مكتب المدعي العام، بمن فيهم ٨ نساء من الولايات القضائية لمحاكم الاستئناف الثلاث؛ وتدريب ثمانية قضاة على قانون العدالة العسكرية؛ وتدريب ٣٠ قاضيا على الجرائم المصنَّفة في فئة *الضبط في حالة تلبّس*؛ وتدريب ٢٠ من قضاة التحقيق والشرطة القضائية في بوار على التدابير المؤقتة العاجلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع المؤسسات القضائية من أجل تعزيز جودة التدريب المقدم للقضاة والكتبة القضائيين، وتحسين عمليات الفرز والاستقدام والتدريب لـ ٣٠٠ من موظفي السجون المدنيين كجزء من إزالة الصبغة العسكرية عن نظام السجون	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية مع المدعي العام لمحكمة الاستئناف في بانغي، وأعضاء النيابة العامة المندرجة ضمن الولاية القضائية لمحكمة الاستئناف في بانغي، وقضاة التحقيق التابعين المحاكم الابتدائية في بانغي وبامباري وبوار لتعزيز نوعية التدريب الذي يتلقونه وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة دعما أسبوعيا إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، ليسهم عملها في إثراء جودة التدريب المقدم للقضاة والكتبة القضائيين، وللمساعدة في عملية استقدام أول ١٥٠ موظفا من موظفي السجون المدنيين
تدريب يومي أثناء العمل لفائدة ١٥٠ من موظفي السجون المدنيين الجدد المتدربين من خلال تواجد موظفي الإصلاحيات والسجون التابعين للبعثة في نفس الموقع على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وذلك في مرفقين من مرافق السجون في بانغي، ودورات يومية توجيهية واستشارية مقدمة إلى مديري السجون وموظفي السجون من خلال اشتراك موظفي شؤون السجون التابعين للبعثة في مواقع العمل في ٦ سجون خارج بانغي	أنجز جزئياً	لم يتم توفير التدريب أثناء العمل لأن عملية التوظيف التي بدأت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ كانت مستمرة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حدثت تأخيرات في هذه العملية بسبب تدهور الحالة الأمنية في بانغي وبامباري والوقت الطويل الذي استغرقته العملية في هذا الصدد الناجم عن ذلك وعُقدت دورات استشارية يومية بين البعثة والأفراد المقدمين من الحكومات وموظفي الإصلاحيات وموظفي السجون الوطنيين المعيَّنين في ٥ سجون في بانغي والمقاطعات: لم تكن مرافق السجن الآخر قيد التشغيل في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات استشارية أسبوعية مع المدير العام لدائرة السجون لمتابعة المسائل الاستراتيجية
١٦ دورة تدريبية مدة كل منها خمسة أيام: ١٠ دورات بشأن أمن السجون لما مجموعه ٣٣٥ من عناصر القوات المسلحة و ٦ دورات لما مجموعه ١٢٠ موظفا من موظفي السجون المدنيين بشأن أفضل الممارسات في إدارة السجون المدنية وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)	١٢	دورة تدريبية تتراوح مدتها ما بين يوم و ١٨ يوما ومن أصل الدورات البالغ عددها ١٢ دورة، تناولت ٧ دورات موضوع أمن السجون لفائدة ١٢٣ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى و ٣٥ من الموظفين المدنيين، وعُقدت ٥ دورات تدريبية بشأن أفضل الممارسات في إدارة السجون المدنية لفائدة ما مجموعه ١٠٢ من موظفي السجون المدنيين و ٥ أفراد من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ويعزى انخفاض الناتج إلى عدة عوامل، من بينها تدهور الحالة الأمنية في بانغي، تردد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لفترة محدودة، في قبول تدريب أفرادها على أيدي موظفي البعثة المدنيين إلى أن تم التوصل إلى تسوية، ويعزى كذلك إلى التغييرات التشغيلية، لا سيما وأن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى تُدرّب في إطار مجموعات صغيرة لضمان أن تكون قوات دفاعية كافية عاملة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل ودوائر التفتيش القضائي والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، من أجل تخطيط وتنسيق إعادة النشر الفعلي للجهات الفاعلة للعدالة وسيادة القانون في المناطق وتقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى محاكم الاستئناف الثلاث (في بانغي، وبوار، وباماري)	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل والمفتش العام للخدمات القضائية بشأن القضايا المتعلقة بعمل الجهات الفاعلة للعدالة في المناطق، بما في ذلك تقييم شروط إعادة إيفاد موظفي المحاكم في المناطق وعُقدت اجتماعات أسبوعية، بدل اجتماعات شهرية، مع وزارة العدل ودوائر التفتيش القضائي وسلطات وطنية أخرى معنية، بسبب الحاجة إلى تقديم المشورة والمساعدة بشكل متكرر لدعم عملها ى نظرا لنقص القدرات داخل المؤسسات القضائية وفي إطار مشروع دعم العدالة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، قدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني لمحاكم الاستئناف في بوار وبانغي؛ ولكن لم يتم تقديم الدعم إلى محكمة باماري لأنها أُغلقت بسبب تدهور الوضع الأمني

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم صوب إعادة إرساء سلطة المؤسسات الحكومية وبسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد المدرَّبين حديثا من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (٢٠١٦/٢٠١٥: ٥١٠؛ ٢٠١٦/١٧: ٣٠٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠٠)	أُنجز: جرى تدريب ما مجموعه ٢ ٠٢٥ من موظفي السلطات المحلية والزعماء التقليديين وموظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك تقديم التدريب بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لصالح ١٦ من حكام المقاطعات المعيَّنين حديثاً و ٣٦ من نواب حكام المقاطعات، وهو ما جرى تحديده كهدف ذي أولوية في إطار الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة
عدد مفوضيات الشرطة أو ألوية الدرك التي نشرت وباتت تعمل في المقاطعات (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٨)	أُنجز: جرى نشر ما مجموعه ٤٠ من مفوضيات الشرطة وألوية الدرك وكانت عاملة في المقاطعات. وبالإضافة إلى دعم عمليات النشر هذه، اشتركت البعثة مع البرنامج الإنمائي في عملية إصلاح ٢٢ وحدة من قوات الأمن الداخلي في المناطق وزودت ٤٠ وحدة أخرى بلوازم مكتبية لدعم استعادة سيادة القانون خارج بانغي
وضع استراتيجية تقودها الحكومة للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١)	لم يتم وضع استراتيجية تقودها الحكومة للتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومع ذلك، جرت صياغة خريطة طريق لوضع هذه الاستراتيجية بالتشاور بين الوزارات المعنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، وبالاشتراك مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن المتوقع أن تسهم الخريطة الطريق، بمجردّ الموافقة والمصادقة عليها، في إرشاد مناقشات الحكومة وتمهيد الطريق لوضع استراتيجية وطنية للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ٢٠ حلقة عمل لبناء القدرات، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري، لتدريب ٦٠٠ مدير من المقاطعات والمقاطعات الفرعية، في مجال الإدارة العامة وفي الاختصاصات الحكومية الأساسية	٢٢	حلقة عمل وجلسة عمل لبناء القدرات
	٢ ٠٢٥	من السلطات المحلية، بما فيها حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات، وكذلك الزعماء التقليديين وزعماء القرى والأحياء يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة إمكانية التأثير في ٧ مناطق مختلفة من جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى والجمع بين أنشطة التوعية المقررة لتأمين تقديم الدعم للسلطات المحلية وإنشاء المجالس المحلية، في إطار جهود البعثة الرامية إلى دعم الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيتها لإعادة بسط سلطة الدولة
تنفيذ ١٦ مشروعا من مشاريع التأهيل و/أو التشييد لتحسين الهياكل الأساسية الإدارية الحكومية وتأهيل ١٠ من مراكز الشرطة أو ألوية الدرك	٢٧	مشروعا من المشاريع سريعة الأثر للتأهيل و/أو مشاريع التشييد يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة إيفاد حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات في باماري وبربرتي وبانغي وبوا وبوار وبوسانغوا وبيراو وبريا وأوبو، مما تطلّب تحسين الهياكل الأساسية الإدارية للدولة لكي تعمل بكامل طاقتها
إسداء المشورة التقنية وتقديم التوجيه التقني لقيادة قوات الأمن الداخلي في ١١ مجالا إداريا أو عملياتيا من خلال اشتراك أفراد البعثة في المواقع (القانون، والمالية، والميزنة، وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة النظام العام، والشرطة القضائية، وإدارة التحقيقات الجنائية، والخفارة المجتمعية، وتكنولوجيا المعلومات، وعلم الأدلة الجنائية، والإعلام)	١١	مجالا إداريا أو عملياتيا وبالإضافة إلى ذلك، حددت البعثة ٢٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٤ من أفراد قوات الأمن الداخلي للمشاركة في ٥ حلقات عمل مواضيعية ركزت على مجالات (أ) الإطار القانوني والتنظيمي؛ و (ب) الموارد البشرية؛ و (ج) الميزانية واللوجستيات؛ و (د) التدريب والعمليات؛ و (هـ) السلوك والانضباط
عقد اجتماعات شهرية منتظمة مع السلطات الوطنية لدعمها في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في علاقتها بوجود الجماعات المسلحة	٢٠	اجتماعا بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري
عقد ٦٤ حلقة عمل لفائدة ١٦ مفوضية ولواء (٤ حلقات لكل وحدة) لإسداء المشورة التقنية وتقديم التوجيه التقني بشأن الأنشطة الشُرَطية الرئيسية	٧١	حلقة عمل
	٣٥	مفوضية ولواء (تتألف من ١ ١١٣ ضابطا من قوات الأمن الداخلي، من بينهم ٢٥٧ من الإناث) يعزى ارتفاع الناتج إلى الفرص الناشئة عن القيام بمشروع مشترك بين البعثة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي مكّن البعثة من الوصول إلى مزيد من وحدات قوات الأمن الداخلية، بما في ذلك خارج بانغي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة توجيهات تقنية لقوات الأمن الداخلي من خلال ١٨٤ ٢ من الأنشطة التدريبية في المواقع بشأن أنشطة رئيسية محددة في مجال أعمال الشرطة، منها الأمن العام ومكافحة الشغب وأعمال الشرطة المستندة إلى الاستخبارات وتقنيات التحقيق وأساليب التدخل، من خلال الاشتراك في موقع العمل بين أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات قوات الأمن الداخلي
تنفيذ ٥٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر بالتنسيق مع استراتيجية الشباب المعرضين للخطر	٥٨	من المشاريع السريعة الأثر ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة ا إشراك الشباب في المشاريع المجتمعية، بما في ذلك إتاحة فرص العمل القصير المدة في جميع أنحاء البلاد
توفير الدعم لتنفيذ ٥ مشاريع على الأقل من المشاريع الرئيسية ذات الأولوية في إطار خطة بناء قدرات الشرطة والدرك وتطويرهما	٥٨	مشروعا للتدريب والبنية التحتية لبناء قدرات قوات الأمن الداخلي يعزى ارتفاع الناتج إلى الفرص الناشئة عن القيام بمشروع مشترك بين البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مكّن البعثة من تنفيذ المزيد من المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية والمعدات والتدريب لصالح قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك خارج بانغي

العنصر ٤: الدعم

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّم عنصر الدعم التابع للبعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالكفاءة والفعالية لقوام فعلي من الأفراد يتألف في المتوسط من ٦١٤ ١٢ فرداً نظامياً و ٤٩٠ ١ موظفاً مدنياً دعماً لولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم العنصر خدمات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكَّلة والأفراد المدنيين.

٥٩ - وآوت البعثة موظفيها في القطاعات في أماكن إقامة سابقة التجهيز، على النحو المقرر، من خلال استخدام معسكرات إقامة متكاملة للأفراد. ونظراً للظروف الأمنية السائدة، وطبيعة ولاية البعثة والأعمال العدائية في المناطق المحيطة بها، قامت البعثة بتشييد المباني ذات الجدران الصلبة بدلاً من الوحدات السابقة التجهيز المدرجة في الميزانية المعتمدة بالنسبة لأماكن الميدان الواقعة خارج القطاعات. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نجحت البعثة في إيواء ٧٥ في المائة من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكَّلة في أماكن الإقامة المتوافقة مع معايير الأمم المتحدة. وجلب التشييد الأولي للمباني ذات الجدران الصلبة فوائد للمجتمعات المحلية من حيث إيجاد فرص العمل وبناء القدرات وإشراك فئات المجتمع المحلي المتنوعة في التكامل الاجتماعي. وبالإضافة إلى الحماية المحسَّنة من نيران الأسلحة، تتميز المباني ذات الجدران الصلبة بطول فترة عمرها وبكونها تتطلب صيانة أقل مقارنةً بالوحدات السابقة التجهيز. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل الإمدادات بالوحدات السابقة التجهيز التي اشترتها البعثة رسمياً في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٦٠ - وخلال الفترة المذكورة، غيرت البعثة نطاق مشروعها المتعلق بالمباني ذات الجدران الصلبة (بما في ذلك المنصات والجدران المحيطة وغيرها من الحواجز)، حيث أُعطي حينئذ الأولوية كي لا يظل مقتصراً على أماكن الإقامة في معسكر فيدال المخصص لكتيبة واحدة، وذلك بهدف توفير أماكن إقامة ذات جدران صلبة لجميع القوات المتبقية، ومن ثم الوفاء بالتزام المنظمة إزاء أفرادها النظاميين في هذا الصدد. ومن أجل التقدم في الجدول الزمني لتنفيذ مشروع المباني ذات الجدران الصلبة، تعاقدت البعثة مع طرف ثالث من مقدمي خدمات الحلول الجاهزة. وأُدرجت مواد البناء والأتعاب والإمدادات وقطع الغيار التي تعذّر التزوّد بها من السوق المحلي في الترتيبات التعاقدية المبرمة مع مقدم الخدمات المذكور. وبالإضافة إلى ذلك، شيِّدت جدران محيطة وتم تركيب الحواجز الخرسانية على شكل حرف T حول مرافق البعثة، على النحو المقرر، لتعزيز وحفظ أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. وجرى إصلاح وصيانة بعض الطرق الحالية غير المعبَّدة ومناطق وقوف السيارات في مقر البعثة والقاعدة اللوجستية والجسور والمطارات في جميع أنحاء منطقة البعثة وذلك لتيسير العمليات اللوجستية وكفالة الامتثال البيئي.

٦١ - وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف النقل على الطرق، بسبب الظروف السيئة للغاية إلى حد استحالة عبورها غالباً، إضافةً إلى مشكلات أخرى ترتبط بالهياكل الأساسية، وبسبب الأحوال الجوية السيئة والتحديات الأمنية في جميع أنحاء منطقة العمليات، نظمت البعثة رحلات مصحوبة بحراسة لنقل مواد، تشمل الوقود وحصص الإعاشة وإمدادات أخرى، إلى القطاعات لغرض الأنشطة التشغيلية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٦ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٩٠ في المائة)	٦٥ في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية في المقام الأول إلى إعادة تشكيل الأسطول الجوي للبعثة وانخفاض عدد الطائرات وإدخال تعديلات أخرى على العمليات الجوية للبعثة دعماً لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات الطيران في الأمم المتحدة
الالتزامات الملغاة لميزانية السنة السابقة كنسبة مئوية من التزامات الفترات السابقة المرحَّلة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٧ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٥ في المائة)	١٥,٣ في المائة يعزى ارتفاع النسبة المئوية في المقام الأول إلى إلغاء الالتزامات التي صدرت في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في إطار بندَي الوحدات العسكرية، والمرافق والهياكل الأساسية
متوسط النسبة المئوية السنوية لشواغر الوظائف الدولية المأذون بها (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٧ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥ في المائة)	١٨,٩ في المائة
متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٣١ في المائة)	٢٩ في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية إلى التحديات التي تعترض اجتذاب المرشَّحات بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
متوسط عدد أيام العمل الخاصة بالاستقدام من القائمة، منذ تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار المرشحين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٦ يوما؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٥٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٤٨)	٤٨ يوما
متوسط عدد أيام العمل الخاصة بالتعيينات في وظائف محددة، منذ تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار المرشحين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ١٣٠)	١٩٩ يوما يعزى ارتفاع عدد الأيام في المقام الأول إلى الجهود التي يتعين أن تبذلها البعثة لتقليص أنشطة التوظيف مؤقتاً لسد العجز تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين
النتيجة الإجمالية في سجل الأداء البيئي لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠)	٤٣ يعزى انخفاض النتيجة في المقام الأول إلى بيئة التشغيل الصعبة من حيث صلتها بالظروف الأمنية التي لا يمكن توقّعها والتضاريس غير المواتية ونقص البنية التحتية والخدمات المحلية
النسبة المئوية لجميع حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسوى ضمن الأهداف المقررة وفق الأهمية القصوى والمتوسطة والمنخفضة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٨٥ في المائة)	٨١,٢ في المائة
الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	١٠٠ في المائة
النتيجة الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الدعم الميداني لإدارة الممتلكات استنادا إلى ٢٠ مؤشرا أساسيا من مؤشرات الأداء الرئيسية (٢٠١٥/٢٠١٦: ١ ٦١٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ١ ٨٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ١ ٨٠٠)	١ ٢١٣ يعزى انخفاض النتيجة في المقام الأول إلى نقص الأداء فيما يتعلق بجرد الموجودات ومراقبتها وإدارة المخزون وتحديد الفائض
النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرات التفاهم (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٩ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	٧٥,٠ في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية إلى تعذُّر إتمام مشاريع أماكن الإقامة بنفس وتيرة تنفيذ مشروع الشباب المعرضين للخطر وإلى الظروف الأمنية غير المواتية
الامتثال لمعايير الأمم المتحدة المتصلة بحصص الإعاشة، من حيث التسليم والنوعية وإدارة المخزونات (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٤ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ≥ ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٩٥ في المائة)	٩٧,٥ في المائة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين الخدمات		
تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، بما يتماشى مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني	نعم	جرى تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة وخمس ركائز أساسية من الاستراتيجية البيئية (الطاقة، والمياه/مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والإدارة البيئية، والتأثير الأوسع نطاقا) وتقدر نسبة المستوى الإجمالي لتنفيذ الركائز الرئيسية الخمس بنحو ٨٠ في المائة وكان مستوى التنفيذ، الذي يختلف باختلاف الركائز، كما يلي: (أ) في إطار ركيزة الطاقة، شملت جهود البعثة للحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات إصدار مدير دعم البعثة لتعميم يطلب فيه من جميع الموظفين ضبط درجة حرارة تكييف الهواء ما بين ٢٢ و ٢٤ درجة مئوية، وشراء وتركيب المنتجات التي تعمل بالطاقة الشمسية (بما فيها اللوحات وأضواء الشوارع)، وتحقيق التزامن في تشغيل المولدات الكهربائية (ب) في إطار ركيزة المياه/مياه الصرف الصحي، قامت البعثة بتركيب وتشغيل ٣٥ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي من أصل ٤١ محطة كانت مقررة؛ مما أدى إلى معدل تنفيذ نسبته ٨٥,٤ في المائة (ج) في إطار ركيزة الإدارة البيئية، تحقق مستوى التنفيذ بنسبة ٩٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُجريت عمليات تفتيش في جميع المواقع تقريباً، باستثناء قواعد التشغيل المؤقتة والدائمة، بسبب التحديات المتعلقة بإمكانية الوصول والأمن (د) في إطار ركيزة التأثير الأوسع نطاقا، تحقق معدل التنفيذ بنسبة ٩٥ في المائة. وأجريت عمليات تقييم للأثر البيئي للمواقع الجديدة، وحملات بيئية مختلفة. وترتبط الأنشطة المتبقية بإنشاء آلية لدعم البعثة لمعالجة شواغل المجتمعات المحلية وبدء تطبيق اشتراط أن تشمل جميع مقترحات المشاريع السريعة الأثر ومشاريع الصندوق الاستئماني إجراء تقييم (هـ) في إطار خطط إدارة النفايات الصلبة، جرى وضع خطط لفصل النفايات لتحويلها إلى سماد وحرقها. وقدم فريق الخبراء المعني بالتوفير العاجل للمساعدة والتعاون تدريبيا في مجال تشغيل مدافن القمامة في كولونغو لفائدة الأخصائيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		المحليين التابعين لمكتب العمدة، ولأفراد البعثة، من أجل تحسين إدارة مدافن القمامة في بانغي. وخلال هذا التدريب، أُدخلت بعض التحسينات على مدفن القمامة المذكور
تنفيذ استراتيجية إدارة سلسلة الإمداد التي وضعتها إدارة الدعم الميداني والخطة التنفيذية المنبثقة منها	٧٥ في المائة	ظل قسم الإمدادات ضمن وحدة الإدارة المتكاملة للمخازن، وظلت وحدة الوقود وحصص الإعاشة ضمن دائرة إدارة سلسلة الإمداد، تحت إشراف قسم إدارة العقود
إنشاء أربعة مراكز إضافية للطوارئ والإسعافات الأولية مملوكة للأمم المتحدة وعيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة	٣	مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية مملوكة للأمم المتحدة
	١	أُنشئت عيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في بانغي وتعمل بكامل طاقتها
خدمات الطيران		
تشغيل وصيانة ما مجموعه ١٦ طائرة (٤ طائرات ثابتة الجناحين، و ١٢ طائرة مروحية) ومنظومة جوية واحدة ذاتية التشغيل	٤	طائرات ثابتة الجناحين
	١٠	طائرات مروحية
	١	منظومة طائرات ذاتية التشغيل
		تتألف الميزانية المعتمدة في المجموع من ١٥ طائرة (٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٢ طائرة مروحية). وقد استُعيض عن طائرتين مروحيتين تجاريتين من طائرات البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي مزوَّدتَين بإمكانيات الرؤية الليلية والتصوير الحراري جرت الموافقة عليهما للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بطائرتين مروحيتين تجاريتين متعددتي الأغراض، بمقتضى عقدَين أقصر مدة، تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، على النحو التالي: جرت الاستعاضة عن طائرة مروحية تجارية متعددة الأغراض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بطائرة ثابتة الجناحين (ليصل عدد طائرات أسطول الطائرات الثابتة الجناحين إلى ٤ طائرات) كإجراء لخفض عدد ساعات الطيران الباهظة التكلفة التي تقضيها الطائرات المروحية في التحليق. ونُفذت عملية إعادة تشكيل أخرى للأسطول بسبب عدم تجديد العقد الخاص بالطائرة المروحية الثانية، ليبلغ بذلك عدد طائرات الأسطول ما مجموعه ١٤ طائرة (٤ طائرات ثابتة الجناحين و ١٠ طائرات مروحية) بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يتم تجديد طلب التوريد الخاص بالمنظومة الجوية في نيسان/أبريل ٢٠١٨

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير ما مجموعه ٦١٢ ١٢ ساعة طيران مقررة (٩٧٢ ٦ ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ٦٤٠ ٥ ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب، والبضائع، والدوريات، والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي	٧ ٩٥٩	ساعة طيران (٧٨٠ ٤ ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ١٧٩ ٣ ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران العسكري) يعزى انخفاض الناتج إلى إعادة تشكيل الأسطول الجوي للبعثة وانخفاض عدد الطائرات، وتعديلات أخرى أُدخلت على العمليات الجوية للبعثة دعما لمبادرة الأمين العام لتحسين فعالية وكفاءة عمليات الطيران في الأمم المتحدة والاحتياجات التشغيلية
مراقبة امتثال ١٦ طائرة و ٣٦ مطاراً وموقع هبوط لمعايير سلامة الطيران	١٦	طائرة
	٢٠	من المطارات ومواقع الهبوط
		أجريت ثلاثة تدريبات على الاستجابة لحوادث الطوارئ في بانغي وأُجري تدريبان، أحدهما في قطاع الوسط والآخر في قطاع الشرق
		يعزى انخفاض الناتج إلى وجود عدد أقل من المطارات العاملة
خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ		
توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والخدمات المحاسبية فيما يتصل بميزانية قدرها ٩٢١,٦ مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضّة	٩٠٣,٠	ملايين دولار هو المبلغ المعتمد في الميزانية، ويشمل سلطة الدخول في التزامات في حدود مبلغ ٢٠,٢ مليون دولار
وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية السنوية للبعثة امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة	نعم	
خدمات الموظفين المدنيين		
تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام أقصى مأذون به يتألف من ٧٦٩ ١ موظفا مدنيا (٨٠٩ موظفين دوليين، و ٧٠٦ موظفين وطنيين، و ٢٥٤ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	١ ٤٩٠	موظفا مدنيا (متوسط القوام)
	٦١٥	موظفا دوليا (متوسط القوام)
	٥١٤	موظفا وطنيا (متوسط القوام)
	٣١	وظيفة مؤقتة (متوسط القوام)
	٢٢٨	من متطوعي الأمم المتحدة (متوسط القوام)
	٣ ٨٣٤	مشاركا في دورات تدريبية فردية داخل منطقة البعثة
	١٧١	مشاركا في دورات تدريبية فردية خارج منطقة البعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم دورات تدريبية داخل منطقة البعثة لصالح ١٦٠ ٥ موظفا مدنيا، ودعم التدريب خارج منطقة البعثة لما عدده ٢٤٨ موظفاً مدنياً		يعزى انخفاض الناتج إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة لتغطية الاحتياجات الإضافية من الخبراء الاستشاريين من أجل تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، ولتغطية الاحتياجات الإضافية من المساعدة الفنية من المقر، بإرجاء البرامج التدريبية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
	١ ٠٦٦	طلب سفر داخل منطقة البعثة
تقديم الدعم لتجهيز ٦ ٤٢٣ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ٢٣٣ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين و ٢٤٨ طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريبهم	٢٣٤	طلب سفر خارج منطقة البعثة
	٥٧٥	طلب سفر لأغراض التدريب
		يعزى انخفاض الناتج المتعلق بطلبات السفر داخل منطقة البعثة إلى زيادة استخدام التداول بالفيديو في الاجتماعات وإيفاد المزيد من الموظفين إلى المكاتب الميدانية
		ويعزى ارتفاع الناتج المتعلق بطلبات السفر لأغراض التدريب إلى البرامج التدريبية المقترنة بدورات المتابعة
خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية		
توفير خدمات الصيانة والتصليح لنحو ٤٥ موقعا	٤٥	موقعا في ٢٣ مكانا في جميع أنحاء البلد
تصليح وصيانة ١٠ آبار مياه عميقة، وصيانة وتجديد ١١٢ كيلومترا من الطرق غير المعبدة، و ٢٥ جسرا، وصيانة ١١ من مهابط الطائرات غير المعبدة، وتصليح ٢٥ جسرا خشبيا/قناة	٦	آبار عميقة/آبار سبر/آبار مياه
	٣١	مورد مياه
	١٢٠	كيلومترا
	١١	من المطارات ومنصات الطائرات العمودية غير المعبَّدة
	٥٩	جسرا معدنيا وخشبيا ومن مواد أخرى
تشغيل وصيانة ٢٩٩ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة ومحطتين للألواح الشمسية في مخيمات بوسانغوا وبامباري بالإضافة إلى توفير الخدمات الكهربائية التعاقدية	٢٧٢	من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة
	٢	محطتان للألواح الشمسية
تشغيل وصيانة ١٧ منشأة لمعالجة المياه مملوكة للأمم المتحدة و ٢٠ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مملوكة للأمم المتحدة	١٧	منشأة لمعالجة المياه
	٣٩	محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي
توفير خدمات التصرف في النفايات السائلة بمعدات مملوكة للأمم المتحدة لما عدده ١٤ مجمعا في بانغي و ١١ مجمعا في القطاعات	١٥	مجمعا في بانغي
	١١	مجمعا في القطاعات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرضيات، ومكافحة الآفات والتبخير في ١٦ مجمعا من مجمعات البعثة، فضلا عن توفير خدمات صيانة المطابخ ومرافق الطعام وتوفير خدمات المطاعم في ٥ مجمعات	١٣	موقعا
	٦	مواقع مع خدمات صيانة المطابخ ومرافق الطعام
	٥	مواقع تتوفر فيها خدمات المطاعم
خدمات إدارة الوقود		
إدارة إمداد وتخزين ٢٨,٥ مليون لتر من الوقود (١٢,١ مليون لتر للعمليات الجوية، و ٦,٢ ملايين لتر للنقل البري، و ١٠,٢ ملايين لتر للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى) والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ١٨ موقعا	٢٥ ٨٦٥ ٩٥٠	لترا من الوقود عموما
	٦ ٦٨٧ ٢٥٣	لترا للعمليات الجوية
	٥ ٧٣٠ ٠٤٦	لترا للنقل البري
	١٣ ٤٤٨ ٦٥١	لترا للمولدات
		يعزى انخفاض الناتج إلى مجموعة من العوامل المتضافرة، تشمل عددا أقل من المقرر من ساعات الطيران بسبب إعادة تشكيل الأسطول الجوي وانخفاض عدد الطائرات، وبسبب تعديلات أخرى للعمليات الجوية للبعثة دعما لمبادرة الأمين العام الداعية إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات الطيران في الأمم المتحدة وحدوث تغيير في الاحتياجات التشغيلية
خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات		
توفير ودعم ٤ ٢٤١ من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و ٢ ٢٨٣ من أجهزة الاتصال اللاسلكي المنقولة للمركبات، و ٥٤٨ من الأجهزة اللاسلكية ذات المحطة القاعدية	٤ ٢٤١	جهاز اتصال لاسلكي محمول باليد
	٢ ٢٨٣	جهاز اتصال لاسلكي منقول للمركبات
	٥٤٨	من الأجهزة اللاسلكية ذات المحطة القاعدية
تشغيل وصيانة ١٢ محطة بثّ إذاعي على موجة التضمين الترددي و ٨ مرافق للإنتاج الإذاعي	١٣	جهاز إرسال إذاعي على موجات التضمين الترددي قيد التشغيل في ١٣ موقعا (بانغي وبريا وبوار وكاغا وباندورو وبامباري وبيراو وناديلي وبوسانغوا وباوا وبانغاسو وبيربيراتي وأوبو وسيبوت)
	٨	استوديوهات للإنتاج الإذاعي قيد التشغيل (٣ في بانغي وواحد في كل من بريا وبوار وكاغا وباندورو وبامباري وبوسانغوا)
تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٥٥ وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٢٠ مقسما هاتفيا، و ١١٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهواتف الساتلية والمحمولة	٥٥	محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً
	١٨٥	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة ووحدة تعمل بالموجات الدقيقة
		يعزى ارتفاع الناتج إلى تقديم الدعم في خدمات الاتصال بالصوت ونقل البيانات للمواقع التي لا توجد فيها هياكل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		أساسية عملية تابعة للأمم المتحدة وللمناطق السكنية لكي يتصل الموظفون بالشبكة على مدار الساعة وكامل أيام الأسبوع
توفير ٢ ٢٧٩ من الأجهزة الحاسوبية و ٥٦٩ طابعة لقوام متوسطه ٢ ٤٦٣ مستخدما نهائيا من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافةً إلى ١ ٣٥٣ جهازاً حاسوبياً و ٦٩ طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة	٢ ٧٧٧	من الأجهزة الحاسوبية
	٥٦٩	طابعة متعددة الوظائف
	٢ ٢٤٩	مستخدما من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين
	١ ٠٧٩	من الأجهزة الحاسوبية
	٦٩	طابعة
دعم وصيانة ٤٠ شبكة محلية وشبكة واسعة في ١١٤ موقعاً	٤٠	شبكة محلية
	١١٤	موقعا
تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة ٦٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتعهد طبقات المعلومات الطبوغرافية والمواضيعية وإعداد ٧ ٥٠٠ خريطة	٦٥٢ ٠٠٠	كيلومتر مربع
	٧ ١٠٤	خرائط
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادتان من المستوى الأول، و ٩ مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية، ومستشفى واحد من المستوى الثاني)، ودعم المرافق الطبية المملوكة للوحدات (٣١ عيادة من المستوى الأول، وعيادة واحدة من المستوى الأول الممتاز، ومستشفيان من المستوى الثاني)، في ٣٦ موقعا	٢	عيادتان من المستوى الأول مملوكتان للأمم المتحدة في بوار وبانغي
	٧	مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية مملوكة للأمم المتحدة في بامباري وأوبو وبانغاسو وندیلي وبوسانغوا وبيربيراتي وباوا
		يعزى انخفاض الناتج إلى أن مركزين من المراكز المملوكة للأمم المتحدة للطوارئ والإسعافات الأولية لم يشيَّدا بالكامل
	١	مستشفى مختلطة من المستوى الثاني في بانغي
	٣٣	عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات
	١	عيادة من المستوى الأول الممتاز مملوكة للوحدات في بوار
	٢	مستشفيان من المستوى الثاني في كاغا باندورو وبريا
	٣٦	موقعا
تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي بالنسبة لثمانية مرافق طبية (بما في ذلك ٥ مستشفيات من المستويين الثالث والرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة	٨	مرافق طبية (بما في ذلك ٥ مستشفيات من المستويين الثالث والرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة وفرت لها ترتيبات الإجلاء الطبي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
خدمات إدارة سلسلة الإمداد		
تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتزوّد من أجل شراء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٧,٢ مليون دولار، وفقا للسلطة المفوضة للبعثة	١٢٩,٤	مليون دولار يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد المقتنيات الخاصة بالمرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
استلام ما يصل إلى ٣٩٦ ٥٥١ ٧ كيلو غراما من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقا داخل منطقة البعثة	١٨٥ ٩٦٤ ٤	كيلوغراما من البضائع يعزى انخفاض الناتج إلى الانخفاض في كمية ما شُحن إلى البعثة وداخل منطقة العمليات عن طريق النقل بين البعثات أو بين العمليات أو مقدمي الخدمات الخارجيين من البضائع المتعلقة بالمعدات الأمنية، ومعدات الهياكل الأساسية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات وحصرها والإبلاغ عنها، فضلا عن المخزونات المالية وغير المالية، وكذا المعدات الواقعة تحت العتبة التي تبلغ كلفتها الإجمالية الأصلية ٢٢١,٣ مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	نعم	
خدمات الأفراد النظاميين		
التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لما يبلغ قوامه الأقصى ٨٣٠ ١٢ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٦٩ مراقبا عسكريا، و ٣١١ من ضباط الأركان العسكريين، و ٢٧٠ ١٠ من أفراد الوحدات، و ٤٠٠ ١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٦٨٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و ١٠٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات	١٤٢	مراقبا عسكريا
	١٠ ٤٥٢	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، منهم ضباط أركان
	٣٥١	فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	١ ٦٦٩	فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة
	١٠٣	أفراد مقدَّمين من الحكومات
التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالتقيّد بالاكتفاء الذاتي، بالنسبة لـ ٤١ وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكلة في ٧٩ موقعا	٤١	فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكَّلة
	٧٩	موقعا
توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوة يبلغ متوسط قوامها ٣٥٢ ١١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة	١١ ٥٥٨	فردا من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكَّلة يعزى ارتفاع الناتج إلى القوات الإضافية التي أذِن بها مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوة يبلغ متوسط قوامها ٣٥٢ ١١ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٩٨ فردا من الأفراد المقدّمين من الحكومات	١٠ ٥٩٤	فردا من الأفراد العسكريين
	٣٥١	فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	١ ٦٦٩	فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة
	١٠٣	أفراد مقدَّمين من الحكومات
دعم تجهيز ٩٤٨ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ٦١ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب	لا	لم تُجهَّز أي طلبات سفر داخل منطقة البعثة
	٧٦	طلب سفر خارج منطقة البعثة
		لم ترد أي طلبات سفر داخل منطقة البعثة من الأفراد النظاميين لأنهم كانوا يقيمون في المخيمات ولم تكن لديهم حاجة إلى بدل الإقامة اليومي
		ويعزى ارتفاع الناتج أساساً إلى تكاليف السفر الإضافية المرتبطة بمهام التحقق من حالة نشر القوات الإضافية ومعداتها
خدمات إدارة المركبات والنقل البري		
تشغيل وصيانة ١٣٩ ١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة (٦٧٤ سيارة ركاب خفيفة، و ١٢٢ مركبة للأغراض الخاصة، و ٨ سيارات إسعاف، و ٩٨ مركبة مدرعة، و ٢٢٨ من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى، و ٩ ورشات)، و ١٥٥ ٤ مركبة مملوكة للوحدات، فضلا عن توفير خدمات النقل المكوكي	١ ٠٨٤	مركبة مملوكة للأمم المتحدة
	٦٨٧	سيارة ركاب خفيفة
	١٧٦	مركبة للأغراض الخاصة
	٥	سيارات إسعاف
	٨٤	مركبة مدرعة
	١٣٢	من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات
	١٤	ورشة
	٢ ٨٧٣	من المركبات المملوكة للوحدات
		يعزى انخفاض الناتج أساساً إلى شطب المركبات المتقادمة المملوكة للأمم المتحدة وإعادة المركبات المملوكة للوحدات إلى بلدان أصحابها
الأمن		
توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريبا تمهيديا في مجال الأمن وتدريبا أوليا/عمليا على التعامل مع الحرائق	١١١	إحاطة توجيهية
	٥٢	من الإحاطات الإعلامية عن المسائل الإنسانية قدمتها جهات التنسيق
	٤٠	من إحاطات الخلايا الأمنية
	٤٠	من إحاطات فريق إدارة الأمن
	٢٦	دورة تدريبية بشأن برنامج نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، شملت تدريبا بشأن السلامة من الحرائق، أُجريت كما يلي: تدريب ٧٦٢ موظفا ومنحِهم شواهد اعتماد
السلوك والانضباط		
مواصلة تنفيذ استراتيجية ثلاثية المحاور للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين تتألف من منع سوء السلوك، وإنفاذ معايير سلوك الأمم المتحدة، وأنشطة التوعية والإجراءات التصحيحية من خلال مساعدة الضحايا	نعم	يجري تنفيذ استراتيجية ثلاثية المحاور للمنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية، مع التركيز القوي على تعزيز تنسيق المساعدة المقدمة إلى ضحايا جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين المزعومين، وتوسيع نطاق آليات الإبلاغ المجتمعية في جميع أنحاء البلد، وإجراء دورات تدريبية وأنشطة توعية مكثفة
	٥ ١٠٥	موظفين مدربين (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون) بشأن أنشطة الوقاية في ٢٣٩ دورة
	١٨	آلية شكاوى مجتمعية
	٤٢٩	آلية، مع تدريب ٤٢٩ فردا على الإنفاذ والإبلاغ، وتعزيز عملية إحالة الضحايا إلى المساعدة وأدائها في الوقت المناسب

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

			الفرق	
	المخصصات[أ]	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	*(١)*	*(٢)*	*(٣)=(١)-(٢)*	*(٤)=(٣)÷(١)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٨ ٤٦٣,٢	٧ ٣١٨,٨	١ ١٤٤,٤	١٣,٥
الوحدات العسكرية	٣٧٣ ٧٥٢,٦	٣٦٨ ٧٠٢,٥	٥ ٠٥٠,١	١,٤

الفئة	المخصصات[أ] (١)	الإنفاق (٢)	الفرق المبلغ (٣)=(١)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
شرطة الأمم المتحدة	١٧ ٨١٥,٩	١٧ ٦٧٤,٧	١٤١,٢	٠,٨
وحدات الشرطة المشكلة	٥٤ ٥٧١,١	٥٥ ٣٢٩,٠	(٧٥٧,٩)	(١,٤)
المجموع الفرعي	**٤٥٤ ٦٠٢,٨**	**٤٤٩ ٠٢٥,٠**	**٥ ٥٧٧,٨**	**١,٢**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٢٥ ٥٥٤,١	١٥٢ ٨٢٩,٠	(٢٧ ٢٧٤,٩)	(٢١,٧)
الموظفون الوطنيون	١٢ ٠٣٧,١	٢٠ ٣٩٢,٨	(٨ ٣٥٥,٧)	(٦٩,٤)
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٣٦٢,٢	١٢ ٠٠١,١	(٦٣٨,٩)	(٥,٦)
المساعدة المؤقتة العامة	٦ ٥٩٠,٨	١٠ ٣١١,٢	(٣ ٧٢٠,٤)	(٥٦,٤)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥ ١٢٣,٩	٤ ٧٤٦,٢	٣٧٧,٧	٧,٤
المجموع الفرعي	**١٦٠ ٦٦٨,١**	**٢٠٠ ٢٨٠,٣**	**(٣٩ ٦١٢,٢)**	**(٢٤,٧)**
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	٨٤٢,٧	٨٦٤,٨	(٢٢,١)	(٢,٦)
السفر في مهام رسمية	٣ ٧٩١,٢	٣ ٨٠٣,٦	(١٢,٤)	(٠,٣)
المرافق والهياكل الأساسية	٦٩ ٠٩١,٣	٧١ ٠٣٤,٤	(١ ٩٤٣,١)	(٢,٨)
النقل البري	١٧ ١٢٥,٩	١٧ ٣٤٨,٥	(٢٢٢,٦)	(١,٣)
العمليات الجوية	٨٨ ٣٨٨,٧	٥٦ ٨٩٨,٤	٣١ ٤٩٠,٣	٣٥,٦
النقل البحري	٥٠٠,٠	٤٧١,٩	٢٨,١	٥,٦
الاتصالات	٢٣ ٨٦٣,٥	٢٤ ٦٥٠,٥	(٧٨٧,٠)	(٣,٣)
تكنولوجيا المعلومات	١٩ ١٧٦,٧	١٢ ٧٧٠,٣	٦ ٤٠٦,٤	٣٣,٤
الشؤون الطبية	٤ ٦٧٠,١	١ ٢٢١,٠	٣ ٤٤٩,١	٧٣,٩
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٥٧ ٢٩٠,٥	٣٨ ٥٢١,٨	١٨ ٧٦٨,٧	٣٢,٨
المشاريع السريعة الأثر	٣ ٠٠٠,٠	٢ ٩٨٢,٤	١٧,٦	٠,٦
المجموع الفرعي	**٢٨٧ ٧٤٠,٦**	**٢٣٠ ٥٦٧,٦**	**٥٧ ١٧٣,٠**	**١٩,٩**
إجمالي الاحتياجات	**٩٠٣ ٠١١,٥**	**٨٧٩ ٨٧٢,٩**	**٢٣ ١٣٨,٦**	**٢,٦**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٩٣٣,٩	١٣ ٩٩٤,٢	(٢ ٠٦٠,٣)	(١٧,٣)
صافي الاحتياجات	**٨٩١ ٠٧٧,٦**	**٨٦٥ ٨٧٨,٧**	**٢٥ ١٩٨,٩**	**٢,٨**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٩٠٣ ٠١١,٥**	**٨٧٩ ٨٧٢,٩**	**٢٣ ١٣٨,٦**	**٢,٦**

(أ) تمثل الموارد المعتمدة البالغ إجماليها ٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيها ٨٧٠ ٨٦٦ ١٠٠ دولار) والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام والبالغ إجماليها ٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون وما يتصل بهم من تكاليف تشغيلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

باء – معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين الفئات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*التوزيع الأصلي*	*المخصصات*		*التوزيع المنقح*
		الموارد الإضافية[أ]	*النقل*	
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٣٧ ٠٠٧	١٧ ٥٩٦	–	٤٥٤ ٦٠٣
ثانيا – الموظفون المدنيون	١٦٠ ٦٦٨	–	٣٩ ٦١٢	٢٠٠ ٢٨٠
ثالثا – التكاليف التشغيلية	٢٨٥ ١٢٥	٢ ٦١٦	(٣٩ ٦١٢)	٢٤٨ ١٢٩
المجموع	**٨٨٢ ٨٠٠**	**٢٠ ٢١٢**	**–**	**٩٠٣ ٠١٢**
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات				٤,٤

(أ) تعكس الموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام.

٦٢ – نُقلت، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أموال إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية. ويعزى نقل الأموال المذكور إلى الاحتياجات الإضافية من الموظفين المدنيين الناجمة عن انخفاض المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور وارتفاع المعدلات الفعلية للمرتبات والتكاليف العامة بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

٦٣ – وأمكن نقل الأموال من المجموعة الثالثة بسبب انخفاض الاحتياجات الناتج في المقام الأول عما يلي: (أ) الجهود التي بذلتها البعثة لإعادة ترتيب أولويات الأنشطة لتغطية الزيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين؛ و (ب) استبدال الطائرات ذات الأجنحة الدوارة الموافَق عليه بطائرات منخفضة التكلفة وبعقود مدتها أقصر، وانخفاض ساعات الطيران الفعلية للعمليات الجوية باستخدام أسطول من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات ذات الأجنحة الدوارة بسبب الاحتياجات التشغيلية وما ترتّب عليها من انخفاض تكاليف الوقود الفعلية، وانخفاض التكاليف الفعلية لعقود تشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة التي استُند في تحديد المبلغ المخصص لها المدرج في الميزانية المعتمدة إلى تقديرات وُضعت قبل اكتمال المفاوضات التعاقدية؛ و (ج) تغيّر الاحتياجات من الأنشطة البرنامجية بما يتماشى مع إعادة ترتيب أولويات أنشطة البعثة الوارد بيانها في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، والمقتضيات السياسية والقيود المفروضة على نطاق البلد، فضلا عن بداية النقل التدريجي للبرامج إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين؛ و (د) عدم اقتناء المعدات واللوازم الطبية.

جيم – نمط الإنفاق الشهري

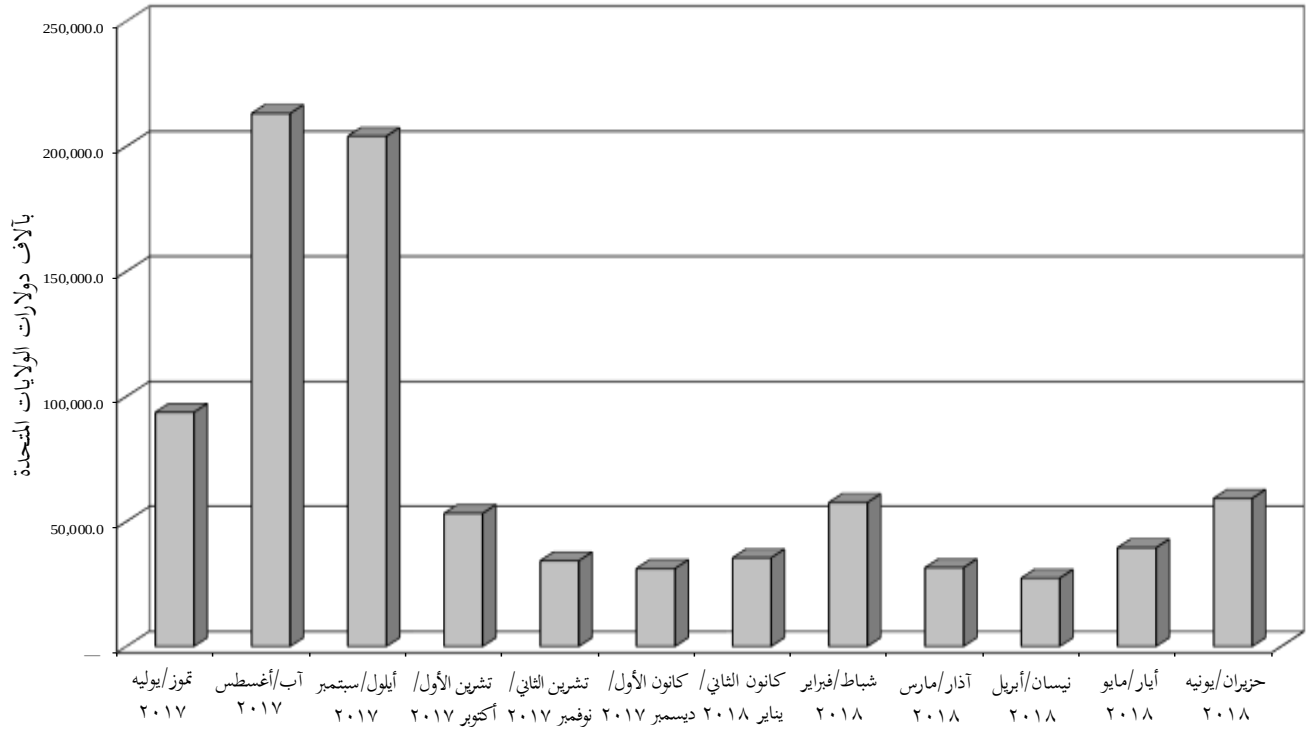

٦٤ - تُعزى زيادة النفقات في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أساساً إلى تسجيل التزامات تتعلق بسداد التكاليف القياسية والخدمات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

دال – الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ*
إيرادات الاستثمار	٥ ١٤٩,٧
إيرادات أخرى/متنوعة	١٦,٤
التبرعات النقدية	–
تسويات الفترات السابقة	–
إلغاء التزامات الفترة السابقة	٣٣ ٧٢٧,٩
المجموع	**٣٨ ٨٩٤,٠**

هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*الإنفاق*
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٦١ ١٥٦,٨
وحدات الشرطة المشكلة	١٠ ٩٣٩,٨
المجموع الفرعي	**٧٢ ٠٩٦,٦**
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	٤٧ ٠٢٠,٠
وحدات الشرطة المشكلة	٧ ٠٣٥,٦
المجموع الفرعي	**٥٤ ٠٥٥,٦**
المجموع	**١٢٦ ١٥٢,٢**

العوامل المتعلقة بالبعثة	*النسبة المئوية*	*التاريخ الفعلي*	*تاريخ آخر استعراض*
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢،١	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل ظروف التشغيل المكثف	٣-٨	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٥-صفر	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١ حزيران/يونيه ٢٠١٧
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٥		

واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*القيمة الفعلية*
اتفاق مركز القوات[أ]	٦٣ ٤٨١,٨
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٦٣ ٤٨١,٨**

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المراقبون العسكريون	١ ١٤٤,٤	١٣,٥

٦٥ – يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٦,٠ في المائة فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٥,٠ في المائة، ولعدم ورود أي مطالبات بحالات عجز أو وفاة في هذه الفئة من الموظفين، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الوحدات العسكرية	٥ ٠٥٠,١	١,٤

٦٦ – يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف المعدات المملوكة للوحدات نتيجة لما يلي: (أ) عدم نشر قدرات الاكتفاء الذاتي للمستشفى من المستوى الثاني، بسبب الفترة الزمنية غير المتوقعة اللازمة لتعبئة الوحدات والتي أُرجئت إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) التأخر في نشر المعدات الرئيسية لوحدة الدعم وكتيبة مشاة بسبب الفترة الزمنية غير المتوقعة اللازمة لتعبئة الوحدات؛ و (ج) ارتفاع المعدلات الفعلية لتعطُّل المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي وعدم نشرها مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
شرطة الأمم المتحدة	١٤١,٢	٠,٨

٦٧ – يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر البالغ ١٢,٣ في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٠,٠ في المائة. ويُقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاع تكاليف السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نتيجةً لزيادة حجم الموظفين المسافرين البالغ عددهم ٤٢٩ موظفا، مقارنة بالمتوسط المدرج في الميزانية البالغ ٣٢٠ موظفا بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. والتحليل المقدم هو للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
وحدات الشرطة المشكلة	(٧٥٧,٩)	(١,٤)

٦٨ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع تكاليف عمليات السداد والبدلات القياسية نظرا لانخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر إلى ٠,٧ في المائة بالنسبة لأفراد الشرطة المشكَّلة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥,٠ في المائة. ويُقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات نتيجة لعدم نشر معدات لإعادة تشكيل وحدة دعم الحماية إلى وحدة الشرطة المشكَّلة التي أرجئت إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وانخفاض عدد حوادث العجز أو الوفاة في هذه الفئة من الموظفين بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الدوليون	(٢٧ ٢٧٤,٩)	(٢١,٧)

٦٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٨,٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٥,٨ في المائة؛ و (ب) ارتفاع التكاليف العامة للموظفين بسبب الاستحقاقات الإضافية، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية؛ و (ج) أثر ارتفاع المتوسط الفعلي لمضاعف تسوية مقر العمل البالغ ٦٤,٨ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على تكاليف المرتبات، مقارنة بالمضاعف البالغ ٤٩,٥ المطبق عند حساب مرتبات الموظفين الدوليين في الميزانية المعتمدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الوطنيون	(٨ ٣٥٥,٧)	(٦٩,٤)

٧٠ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٢,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٤٠,٩ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٥,٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٤٠,٩ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة؛ و (ب) ارتفاع التكاليف العامة للموظفين بسبب الاستحقاقات الإضافية، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية؛ و (ج) ارتفاع قيمة فرنك وسط أفريقيا للجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى متوسط سعر الصرف الفعلي البالغ ٥٥٢,٢ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية

الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مقارنة بالسعر البالغ ٦٢٦,٨ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية المطبق في الميزانية المعتمدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
متطوعو الأمم المتحدة	(٦٣٨,٩)	(٥,٦)

٧١ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٢,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٠,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، وانخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المساعدة المؤقتة العامة	(٣ ٧٢٠,٤)	(٥٦,٤)

٧٢ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) أثر ارتفاع المتوسط الفعلي لمضاعف تسوية مقر العمل البالغ ٦٤,٨ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، مقارنة بالمضاعف البالغ ٤٩,٥ المطبق عند حساب مرتبات الموظفين الدوليين في الميزانية المعتمدة؛ و (ب) التكاليف المخصصة للبعثة لأغراض المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة الدعم لتطبيق التوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووقف تشغيل نظام غاليليو، ومشروع إدارة سلسلة الإمدادات، وغيرها من المشاريع الشاملة، التي لم تدرج لها مخصصات في الميزانية المعتمدة. ويُقابل زيادة الاحتياجات جزئياً ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر البالغ ٢٧,٥ في المائة للوظائف الدولية الممولة من المساعدة المؤقتة العامة مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية البالغ ٢٥,٠ في المائة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٧٧,٧	٧،٤

٧٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لتكاليف السفر البالغ ١ ٥٥٦ دولارا للرحلة الواحدة ذهابا وإيابا لما متوسطه الفعلي ١٠٣ موظفين مقارنة مع المتوسط لتكاليف السفر البالغ ٩١٠ ٤ دولارات للرحلة الواحدة ذهابا وإيابا لما متوسطه ٩٧ فردا، والمدرج في الميزانية المعتمدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المرافق والهياكل الأساسية	(١ ٩٤٣,١)	(٢,٨)

٧٤ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع استهلاك وقود المولدات الكهربائية إلى ١٣,٤ مليون لتر بتكلفة فعلية متوسطها ١,٥٩ دولار للتر الواحد، مقارنة باستهلاك ٧,٥ ملايين لتر بتكلفة فعلية متوسطها ١,٦٥ دولار للتر الواحد، مما يعكس المستوى الأعلى للتعديل الفني في الميزانية المعتمدة المدخل على الاحتياجات الأولية البالغة ١٠,٢ ملايين لتر. وتُعزى الزيادة الفعلية في استهلاك ٣,٢ ملايين لتر من الوقود إلى أن الطاقة الإضافية كان يلزم الحصول عليها من المولدات الكهربائية لنشر القوات العسكرية في المناطق النائية من البلد لتلبية الاحتياجات التشغيلية هناك.

٧٥ - ويُقابل زيادة الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف التعبئة بما أن نقاط التزود بالوقود لم تكتمل في بامباري، وبيراو، وأوبو، بسبب تعذُّر اجتياز الطرق والحالة الأمنية؛ و (ب) التحول النهائي إلى اتباع نهج داخلي في تقديم خدمات صيانة المرافق والمعدات بدلا من الاستعانة المقررة بمصادر خارجية تجارية لتقديم الخدمات، على النحو المدرج في الميزانية المعتمدة، مع احتساب نفقات خدمات الاعتناء بالمباني والتبخير ومكافحة الآفات والبستنة والصيانة الخارجية التي يقدمها الموظفون من فرادى المتعاقدين لمعظم مباني البعثة، على النحو الوارد تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى من الميزانية؛ و (ج) تأجيل عملية اقتناء معدات السلامة والأمن لمرفق التدريب على الرماية الذي تعذّر إنشاؤه بسبب المفاوضات مع الحكومة المضيفة للحصول على موافقتها على إنشائه؛ وهي مفاوضات كانت لا تزال متواصلة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
النقل البري	(٢٢٢,٦)	(١,٣)

٧٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف تأمين المسؤولية قبل الغير بسبب تعديل الأقساط التعاقدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ و (ب) اقتناء قطع غيار إضافية ناتج عن التدهور المتسارع للأسطول بسبب سوء أحوال الطرق وزيادة تواتر استخدام المركبات المدرّعة، المنطويان على ارتفاع تكاليف الصيانة، في مواقع القطاعات، استجابةً للحالة الأمنية فيها؛ و (ج) ارتفاع استهلاك ٥,٧ ملايين لتر من الوقود بمتوسط تكلفة فعلية قدره ١,٥٩ دولار للتر الواحد، مقارنة باستهلاك ٤,٣ ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره ١,٦٥ دولار للتر الواحد، ناتج عن زيادة تنقل القوات العسكرية استجابة للحالة الأمنية.

٧٧ - ويُقابل زيادة الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) إرجاء اقتناء مركبات ثقيلة وسيارات إسعاف إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بسبب إعادة ترتيب أولويات الأنشطة لتغطية الزيادة في الاحتياجات المتعلقة

بالموظفين المدنيين؛ و (ب) انخفاض تكاليف التعبئة بما أن نقاط التزود بالوقود لم تُنجز في بامباري، وبيراو، وأوبو، بسبب تعذر اجتياز الطرق خلال موسم الأمطار والحالة الأمنية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات الجوية	٣١ ٤٩٠,٣	٣٥,٦

٧٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إعادة تشكيل أسطول المركبات، وانخفاض عدد الطائرات، والتعديلات الأخرى للعمليات الجوية للبعثة دعما لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين كفاءة عمليات الطيران بالأمم المتحدة وفعاليتها وتغيير الاحتياجات التشغيلية على النحو التالي: (أ) انخفاض التكاليف الثابتة لاستئجار الطائرات العمودية وتشغيلها نتيجة استبدال طائرتين تجاريتين من طائرات البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي ذات الأجنحة الدوارة المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ بطائرتين من الطائرات التجارية متعددة الأغراض بعقدَين مدتهما أقصر تنتهي في كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس ٢٠١٨؛ و (ب) انخفاض العدد الفعلي البالغ ٨٧٥ ٤ ساعة طيران باستئجار وتشغيل طائرات ذات أجنحة دوارة، بالمقارنة مع ٠١٢ ٩ ساعة طيران مدرجة في الميزانية، والمرتبط بتعديل المهام المسندة لأسطول الطائرات العمودية التابعة للبعثة؛ و (ج) انخفاض التكاليف التعاقدية الفعلية في أعقاب الشروط النهائية المتفاوض عليها للخدمات المتعلقة بتشغيل المنظومة الجوية غير المأهولة، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية وبسبب إنهاء العقد شهرين المتعلقة بالمنظومة قبل نهاية الفترة؛ و (د) ما ترتّب على إدخال تعديلات على العمليات الجوية من أثر على انخفاض استهلاك الوقود فيما يتعلق بإجراء ساعات طيران أقل لعمليات البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الاتصالات	(٧٨٧,٠)	(٣,٣)

٧٩ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى اقتناء معدات لازمة لدعم المكاتب الإقليمية بهياكل أساسية محمية في مجال الاتصالات والحيلولة دون انقطاع الكهرباء، وقطع الغيار اللازمة لصيانة الهياكل الأساسية لنظم شبكات البعثة بسبب التدهور السريع لحالتها غير المتوقع على مدى الفترتين السابقتين. ويُقابل زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الاتصالات التجارية، بسبب الانخفاض في استخدام الخدمات الساتلية وخدمات الإنترنت من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، الناتج عن تحسين الهياكل الأساسية في المناطق النائية، وعن استخدام النطاق الترددي إلى أقصى حد، وانخفاض التكاليف المؤسسية المركزية لخدمات الخط المستأجر بالنظر إلى التخفيضات الشهرية التي يطبقها مقدم الخدمات بما أن عددا أكبر من البعثات التحق بالنظام المتكامل المتعدد البروتوكولات لتحويل الوسمات؛ و (ب) صيانة المعدات وخدمات دعم الاتصالات نظرا لعدم تنفيذ مشروع الربط بالإنترنت في الميدان (باستخدام تكنولوجيا O3b)، بما أن العقد لم يعدَّل لكي يشمل المكاتب الإقليمية بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

		الفرق	
		بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
تكنولوجيا المعلومات		٦ ٤٠٦,٤	٣٣,٤

٨٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم اقتناء المعدات التكنولوجية أو تأجيل اقتنائها للأسباب التالية: (أ) عدم تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التكنولوجي O3b لتوسيع نطاق ربط الميدان بالإنترنت لأن العقد لم يعدَّل لكي يشمل المكاتب الإقليمية، ولأنه لم يتم الإيفاء بالمبادئ التوجيهية التقنية للقطاعات الفرعية بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ و (ب) عدم تنفيذ المشاريع الأخرى بسبب الحالة الأمنية وعملية الشراء وغيرها من الصعوبات التقنية التي كانت لا تزال مطروحة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الإبقاء على عدد أقل من الموظفين التعاقديين الذين يقدمون خدمات الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية، وهو إبقاء ناتج عن الصعوبات التي صودفت في عملية استبدال الموظفين.

		الفرق	
		بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الشؤون الطبية		٣ ٤٤٩,١	٧٣،٩

٨١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) عدم الحاجة إلى معدات طبية ومواد لمستشفى من المستوى الثاني في بانغي فيما يتعلق بالتحويل المقرر للترتيب المختلط بين البعثة وبلد مساهم بقوات، إلى مستشفى يعتمد على الدعم الذاتي للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ومن المتوقع أن يستخدم المستشفى المواد والمعدات الطبية المقدمة من البلد المساهم بقوات؛ و (ب) عدم اقتناء الإمدادات واللقاحات ووسائل منع الحمل وغيرها من اللوازم الطبية المستهلكة الناتج عن إتاحة الإمدادات المتيسرة للفترة نفسها.

		الفرق	
		بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى		١٨ ٧٦٨,٧	٣٢،٨

٨٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف شحن البضائع إلى البعثة وإلى داخل الأماكن الواقعة ضمن منطقة العمليات بسبب تقليص عمليات الاقتناء وتأجيلها بالنظر إلى التغييرات التشغيلية والتأخيرات التقنية في مجال التعاقد الجارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ و (ب) الاستعانة بعدد أقل من الخدمات الأخرى بسبب الاحتياجات المتغيرة للأنشطة البرنامجية بما يتماشى مع إعادة ترتيب أولويات أنشطة البعثة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، والمقتضيات السياسية والقيود على نطاق البلد، فضلا عن بداية النقل التدريجي لبرامج فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين حيث توجد قدرات بما أن البعثة تركز على مهامها الأساسية في مجال حفظ

السلام؛ و (ج) تغيير نطاق مشروع تشييد جدران صلبة فيما يتعلق بتقدم الجدول الزمني لتوفير مبان لإيواء أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكَّلة العاملين في البعثة، وهي مبان لم يتوفر لإنجازها فرادى الموظفين التعاقديين لخدمات التشييد، وكُلف بدلا من ذلك مقدم خدمات تشييد كلي بإنجازها؛ و (د) تأجيل اقتناء الأزياء الرسمية والشارات بسبب إجراء مفاوضات تعاقدية مع الموردين كانت لا تزال متواصلة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا – أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات

٨٣ – نتيجة لتوقيت قرار زيادة قوام القوات، فإن ميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٩/٧١، لم تشمل موارد إضافية تتعلق بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بنشر ٩٠٠ فرد إضافي من الأفراد العسكريين عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

٨٤ – ونظرا إلى ما تقدم ذكره، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى مبلغ إجماليه ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إضافة إلى المبلغ الإجمالي وقدره ٠٠٠ ٨٠٠ ٨٨٢ دولار الذي سبق أن أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٩٩/٧١ للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			الفرق	
	سلطة الالتزام	*الإنفاق*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
الفئة	*(١)*	*(٢)*	*(٣)=(١)-(٢)*	*(٤)=(٣)÷(١)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	–	–	–	–
الوحدات العسكرية	١٧ ٥٦٨,٢	١٤ ٥٣١,٧	٣ ٠٣٦,٥	١٧,٣
شرطة الأمم المتحدة	–	–	–	–
وحدات الشرطة المشكلة	٢٨,٠	–	٢٨,٠	١٠٠,٠
المجموع الفرعي	**١٧ ٥٩٦,٢**	**١٤ ٥٣١,٧**	**٣ ٠٦٤,٥**	**١٧,٤**
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
السفر في مهام رسمية	–	–	–	–
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٦١٥,٣	٢ ٦١٤,٥	٠,٨	–
النقل البري	–	–	–	–
العمليات الجوية	–	–	–	–
النقل البحري	–	–	–	–
الاتصالات	–	–	–	–

الفئة	سلطة الالتزام	الإنفاق	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
تكنولوجيا المعلومات	–	–	–	–
الشؤون الطبية	–	–	–	–
المعدات الخاصة	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	–	–	–	–
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٢ ٦١٥,٣**	**٢ ٦١٤,٥**	**٠,٨**	**–**
إجمالي الاحتياجات	**٢٠ ٢١١,٥**	**١٧ ١٤٦,٢**	**٣ ٠٦٥,٣**	**١٥,٢**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	–	–	–
صافي الاحتياجات	**٢٠ ٢١١,٥**	**١٧ ١٤٦,٢**	**٣ ٠٦٥,٣**	**١٥,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٢٠ ٢١١,٥**	**١٧ ١٤٦,٢**	**٣ ٠٦٥,٣**	**١٥,٢**

٨٥ - وكان نشر الأفراد العسكريين وتحويل وحدة واحدة من وحدات دعم الحماية إلى وحدة شرطة مشكَّلة، بما يتجاوز المستويات المدرجة في الميزانية المعتمدة أصلا، متسقاً جزئيا مع النشر المقرر الذي شكل أساس تقديرات طلب موارد إضافية بمبلغ قدره ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار. ونُفذت الأعمال التمهيدية المتعلقة بمباني إيواء الأفراد العسكريين الإضافيين تنفيذا تاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٨٦ - فيما يتعلق بالزيادة المأذون بها وقدرها ٩٠٠ فرد من الأفراد العسكريين لصالح بعثة الأمم المتحدة، نُشر قوام فعلي للقوات متوسطه ٢٩٩ فردا، بالمقارنة مع المتوسط المقرر البالغ ٤٥٤ فردا على مدى فترة الأشهر الأربعة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونُشرت وحدات كتيبة المشاة بطريقة تدريجية بدون المعدات المملوكة للوحدات في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، مقارنة بالنشر المقرر مع معداتها في آذار/مارس ٢٠١٨، بينما لم تُنشر، خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، المفرزة المتقدمة التابعة لكتيبة مشاة ثانية، والتي كان من المقرر نشرها في أيار/مايو. ويعزى تأجيل عمليات نشر وتحويل وحدة دعم الحماية إلى فترة زمنية غير محددة تحتاجها الوحدات لتعبئة القوات والمعدات (٥٠٠ ٠٦٤ ٣ دولار).

التكاليف التشغيلية

٨٧ - نُفِّذت بالكامل أشغال تهيئة موقعَين غير معمَّرين لتشييد أماكن إقامة صلبة الجدران للأفراد النظاميين.

٨٨ - وأخذاً في الاعتبار الأداء الإجمالي للموارد المالية للبعثة، سيقابل الواردَ الإضافية البالغة ٥٠٠ ٢١١ ٢٠ دولار رصيدٌ حر قدره ٦٠٠ ١٣٨ ٢٣ دولار، ولن يتعين على الدول الأعضاء أن ترصد لها اعتمادات. وفي ضوء ما ورد أعلاه، يتعين على الجمعية العامة أن تبت في كيفية التصرف في مبلغ صاف قدره ١٠٠ ٩٢٧ ٢ دولار.

سادسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

٨٩ - **يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:**

(أ) **البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٩٢٧ ٢ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛**

(ب) **البت في كيفية التّصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ البالغ قدرها ٠٠٠ ٨٩٤ ٣٨ دولار، والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٧٠٠ ١٤٩ ٥ دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٤٠٠ ١٦ دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (٩٠٠ ٧٢٧ ٣٣ دولار).**